



صندوق النقد العربي  
ARAB MONETARY FUND

دراسة

"خيارات السياسات الضريبية لدعم المؤسسات متناهية الصغر  
والصغيرة والمتوسطة"

د. هبة عبد المنعم      د. الوليد طلحة

صندوق النقد العربي  
2021

© صندوق النقد العربي 2021  
حقوق الطبع محفوظة

يعد هذه الدراسات الفنيون في صندوق النقد العربي، وتبحث في قضايا تتعلق بالقضايا النقدية والمصرفية والمالية والتجارية وأسواق المال وانعكاساتها على الاقتصادات العربية.

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تمثل بالضرورة وجهة نظر صندوق النقد العربي، وتبقى معبرة عن وجهات نظر مؤلفي الدراسة.

لا يجوز نسخ أو اقتباس أي جزء من هذه الدراسات أو ترجمتها أو إعادة طباعتها بأي صورة دون موافقة خطية من صندوق النقد العربي إلا في حالات الاقتباس القصير بغرض النقد والتحليل، مع وجوب ذكر المصدر.

توجه جميع المراسلات إلى العنوان التالي:

الدائرة الاقتصادية

صندوق النقد العربي

ص.ب 2818، أبوظبي – دولة الامارات العربية المتحدة

هاتف: 6171552 – 2 – 971+

فاكس: 6326454 – 2 – 971+

البريد الإلكتروني: [economic@amfad.org.ae](mailto:economic@amfad.org.ae)

الموقع الإلكتروني: <http://www.amf.org.ae>

## قائمة المحتويات

4	تقديم .....
4	أولاً: استعراض الأدبيات السابقة .....
8	ثانياً: الأطر الضريبية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .....
8	1.2 سمات الأنظمة الضريبية المخصصة للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة .....
10	2.2 خيارات الأنظمة الضريبية لدعم المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة .....
11	ثالثاً: شمولية الأنظمة الضريبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: التجارب الدولية .....
11	1.3 تجربة دول الاتحاد الأوروبي .....
15	2.3 تجربة دول أمريكا اللاتينية .....
18	رابعاً: شمولية الأنظمة الضريبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: التجارب العربية .....
18	1.4 أهمية قطاع المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية .....
21	2.4 الأطر الضريبية للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية .....
21	تصنيف المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المُتنبئ للأغراض الضريبية .....
22	الوضع الراهن لتطبيق الضرائب على المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة .....
23	مساهمة المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الأداء الضريبي .....
25	الخيارات الضريبية لدعم المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة .....
27	إجراءات تبسيط وخفض كلفة الامتثال الضريبي .....
29	خامساً: الخلاصة والتوصيات .....

## تقديم

تلعب المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً في دعم النمو الاقتصادي والتشغيل في الدول العربية حيث تسهم بنحو 45 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وتوفر نحو ثلث فرص العمل في القطاع الرسمي. كما تشكل ما بين 90 و99 في المائة من إجمالي عدد المؤسسات العاملة في القطاع الرسمي في عدد من الدول العربية.

في هذا الإطار، تعول العديد من الدول العربية على النهوض بقطاع المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة كقاطرة للتنمية الاقتصادية نظراً لدوره المحوري في توفير فرص العمل وخفض معدلات البطالة خاصة في أوساط الشباب والإناث، التي ترتفع في الدول العربية إلى ما يفوق ضعف المعدل العالمي. كذلك من شأن النهوض بهذا القطاع زيادة القيمة المضافة، ودعم الصناعات الكبيرة، وزيادة مستويات تكامل سلاسل إنتاج السلع والخدمات، وتحسين تنافسية الاقتصادات الوطنية.

برز في الآونة الأخيرة دور كبير للسياسة المالية في دعم المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، في ظل حرص عدد من الدول على تصميم خيارات السياسة المالية بما يحقق جملةً من الأهداف الداعمة لنشاط هذه المؤسسات من جهة، والمحفزة للنمو الاقتصادي من جهة أخرى. فالأطر الضريبية المصممة بما يراعي خصوصية هذه المؤسسات يُمكنها أن تساعد على توسيع القاعدة الضريبية، وزيادة مستويات التحصيل الضريبي، ودمج عدد أكبر من هذه المؤسسات تحت مظلة الاقتصاد الرسمي.

في ضوء ما سبق، تستهدف هذه الدراسة التي تتكون من خمسة أجزاء، رصد التجارب الدولية والعربية فيما يتعلق بخيارات السياسات الضريبية للتعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. يتطرق الجزء الأول من الدراسة إلى استعراض الأدبيات الاقتصادية فيما يتعلق بفرض ضرائب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتناول الجزء الثاني الأطر الضريبية لهذه المؤسسات، فيما يهتم الجزء الثالث بعرض أبرز التجارب الإقليمية الدولية في هذا السياق بما يشمل تجربة كل من دول الاتحاد الأوروبي ودول أمريكا اللاتينية. بينما يستعرض الجزء الرابع من الدراسة الإطار العام للسياسات الضريبية الموجهة للتعامل مع هذا القطاع استناداً إلى نتائج استبيان أعده صندوق النقد العربي في هذا السياق، وتم استيفائه من قبل وزارات المالية في ست دول عربية ممثلة في كل من الأردن والإمارات والبحرين والكويت والسعودية والمغرب. كما تم كذلك الوقوف على ملامح التجربة ذاتها في بعض الدول العربية من خلال القوانين الصادرة حديثاً التي تنظم خضوع المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة للمنظومة الضريبية كما هو الحال بالنسبة لمصر. تنتهي الدراسة في الجزء الخامس بالخلاصة والاستنتاجات على صعيد عملية صنع السياسات.

## أولاً: استعراض الأدبيات

اهتم عدد من الدراسات بالتطرق لوجهات النظر المختلفة لشمولية الأنظمة الضريبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمنظومة الضريبية، التي تركز على مدى جدوى وجود أطر ضريبية داعمة لهذا النوع من المؤسسات. فبعض الدراسات تشير إلى أهمية تبني أطر ضريبية داعمة للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة استناداً إلى الدور الاقتصادي المهم لهذه المؤسسات، فيما تعارض دراسات أخرى هذا التوجه من منظور أن مثل هذه الأطر المُنحازة ضريبياً لهذه المؤسسات تؤثر على كفاءة توزيع الموارد الضريبية المحدودة ما بين كبار الممولين، قليلي العدد وذوي المساهمة الأكبر في الحصيلة الضريبية، وصغار الممولين ذوي العدد الهائل ممثلين في المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي بالعادة تكون مساهمتها في الحصيلة الضريبية أقل مقارنة بكبار الممولين.

وفقاً لدراسة (Holban, 2007)، تلعب الضرائب دوراً مهماً في تمويل الإنفاق الحكومي ودعم شبكات الحماية الاجتماعية، وتوفير الحوافز التي يمكن على أساسها ضمان الاستخدام الفعال للموارد الاقتصادية، علاوة على دورها في إعادة توزيع الدخل بما يضمن العدالة الاجتماعية. بناءً عليه، ترى الدراسة أهمية خضوع المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة للمنظومة الضريبية حتى تتوفر للحكومة الموارد المالية التي تمكنها من الإنفاق على توفير وضمن بيئة الأعمال الداعمة لهذا القطاع بكافة مقوماتها. مع ذلك، يتعين على الأطر الضريبية الموائمة ما بين فرض ضرائب على هذه المؤسسات، وضمن قدرتها على البقاء والاستمرارية في الأعمال، بحيث لا يكون مستوى الضرائب المفروض عليها مرتفعاً بما يؤثر على ربحيتها أو يدفعها إلى التهرب الضريبي. عليه، يتعين على صانعي السياسات المالية تقييم العوامل التي قد تدفع هذه المؤسسات إلى عدم الامتثال الضريبي<sup>1</sup>، ومن بينها ارتفاع معدل الضريبة المفروض عليهم.

في نفس السياق، أشارت دراسة (Tomlin, 2008) إلى التكلفة البديلة للأموال التي تخصصها المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لدفع الضرائب التي كان من الممكن استغلالها في المقابل في دعم مستويات توسع ونمو هذه المؤسسات. بالتالي اهتمت الدراسة بتقديم مقترحات على صعيد تصميم سياسة الضرائب الحكومية بشكل يضمن امتثال هذه المؤسسات للضرائب، ولا يشكل عائقاً أمام نموها وزيادة مستويات ربحيتها<sup>2</sup>. تضمنت التوصيات التي خلصت إليها الدراسة من بين عدد من التوصيات الأخرى فرض ضريبة على دخل الشركات بمعدل ثابت يبلغ 13 في المائة على جميع المؤسسات، بغض النظر عن حجمها، وتوسيع نطاق الإعفاءات الضريبية الممنوحة على التوسع في رأس المال.

من جانب آخر، أشارت دراسة (طارق اسماعيل 2019) إلى أهمية الهياكل الضريبية وأنظمة المشتريات الحكومية الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تزيد فرص نفاذها إلى الأسواق الداخلية والخارجية<sup>3</sup>.

كذلك سعت دراسة (Atawodi and Ojeka1, 2012) إلى تحديد العلاقة بين سياسة الضرائب الحكومية ومبيعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كينيا، وخلصت إلى أن السياسة الضريبية لها تأثير كبير على مستوى إيرادات هذه المؤسسات. بالتالي أكدت الدراسة أهمية فرض معدلات ضريبية منخفضة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يوفر لها أموالاً كافية تساعد على نمو أعمالها وربحيتها وتمكنها في الوقت ذاته من البقاء في الأسواق التي تنسم بزيادة مستويات المنافسة<sup>4</sup>.

العلاقة ذاتها ما بين معدل الضريبة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومبيعاتها أكدت كذلك دراسة (Ojeka S. 2011) التي أشارت إلى أن السياسة الضريبية تعتبر أحد أهم العوامل التي تشكل البيئة الاقتصادية التي تعمل في إطارها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نيجيريا، حيث تلعب هذه المؤسسات دوراً مهماً للغاية في التنمية الاقتصادية كونها تشكل نحو 97 في المائة من الاقتصاد بأكمله، وتعتبر مصدراً مهماً لخلق فرص العمل وداعماً أساسياً للابتكار والمنافسة والديناميكية الاقتصادية التي تؤدي في النهاية إلى التخفيف من حدة الفقر ودعم معدلات النمو. أشارت الدراسة استناداً إلى نتائج استبيان حُصص لهذا الغرض إلى وجود علاقة عكسية قوية بين معدلات الضرائب المفروضة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقدرتها على النمو والتوسع. بناءً عليه أوصت الدراسة

<sup>1</sup> Holban. O.I., (2007). "The Taxation of Small and Medium-Sized Enterprises-a Hindering Factor Influencing the European Economic Growth". Doctoral dissertation, Alexandru Ioan Cuza University of Iasi and Academy of Economics Studies from Bucharest Romania.

<sup>2</sup> Tomlin, B. (2008). Clearing hurdles: key reforms to make small businesses more successful. (Commentary No. 264). Toronto, Ontario C.D. Howe Institute. Retrieved from [www.cdhowe.org/pdf/commentary](http://www.cdhowe.org/pdf/commentary).

<sup>3</sup> طارق إسماعيل (2017)، "بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية: الوضع الراهن والتحديات"، صندوق النقد العربي، الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي.

<sup>4</sup> Atawodi, O. and Ojeka, S. (2012). Relationship between Tax Policy, Growth of SMEs and the Nigerian Economy", International Journal of Business and Management; Vol. 7, No. 13; 2012, Candian Center of Science and Education.

بأهمية ملائمة السياسة الضريبية لطبيعة هذه المؤسسات وأن يتم تصميمها بحيث لا تمثل عائقاً أمام نمو هذه المؤسسات، ولا تثبط الامتثال الطوعي للضرائب، مقترحةً من بين الحلول في هذا الإطار، تبني الحكومة برامج لزيادة الوعي الضريبي لدى هذه المؤسسات.<sup>5</sup> في السياق ذاته، تناولت دراسات أخرى أثر معدل الضرائب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستويات الإنتاجية، فبحسب دراسة (Romero-Jordán et al. 2019)، لا تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إسبانيا تحسين مستويات إنتاجيتها المنخفضة بسبب معدلات الضرائب المرتفعة المفروضة عليها.<sup>6</sup>

في هذا السياق، تدعو عدد من الدراسات إلى خفض معدل الضرائب المفروضة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة للأثر الإيجابي لذلك على أنشطة هذه المؤسسات. فعلى سبيل المثال، توضح بعض الدراسات أن خفض معدل الضريبة المفروضة على مؤسسات القطاع بنسبة واحد في المائة في كل من روسيا وفرنسا وبولندا وبعض الدول الأخرى يؤدي إلى زيادة في عدد هذه المؤسسات بنسبة تتراوح بين 0.1 و0.2 في المائة. يظهر هذا التأثير واضحاً على وجه الخصوص في السنة الأولى من تغيير معدل الضريبة ويظل عند نفس المستوى خلال العامين التاليين. إضافة إلى ذلك، يؤدي التخفيض بنسبة 1 في المائة في معدل الضريبة إلى زيادة مبيعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 0.1 في المائة (Tumanyants, 2018).<sup>7</sup> لهذا يدعم عدد من خبراء الضرائب تبني معاملة ضريبية تفضيلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (Blažić et al. 2017).

عند الأخذ في الاعتبار الحصيلة الضريبية، توضح بعض الدراسات أهمية إخضاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى المنظومة الضريبية كونها تعتبر واحدةً من الفئات المهمة لدافعي الضرائب التي تسهم في زيادة الإيرادات الضريبية على المستوى القومي (Makedon et al., Zhuravleva, 2018). بناءً على ما سبق، يتعين وضع الأطر الضريبية الملائمة لهذه المؤسسات وتقليل عبء المتطلبات التنظيمية للضرائب المفروضة عليها لزيادة مستويات الامتثال (Wysłocka & Verezubova, 2016).

من جانبها، أشارت دراسة (Gulnazym & Marat, 2018) إلى أن الطبيعة المتغيرة للتطورات الاقتصادية تتطلب من الحكومات مواكبة ديناميكية لهذه التطورات على صعيد صنع السياسات، ذلك بما يشمل ضرورة تبني أطر ضريبية محفزة لمؤسسات الأعمال وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما أكدت دراسة (Xu et al. 2019) أهمية وجود نظام ضريبي موثوق لهذه المؤسسات كونها تعتبر عنصراً داعماً لاقتصاد أي دولة في ضوء مساهمتها بنحو 35 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية و55 في المائة في البلدان المتقدمة، علاوة على دورها في ضمان الاستقرار الاجتماعي، وخلق فرص العمل، والحد من الفقر، وتعزيز النمو الاقتصادي. في هذا الإطار وبالنظر إلى أهمية الشركات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدولة، من المهم أن تركز السياسة الضريبية على تحديد معدل الضريبة المناسب فرضها على هذا القطاع، وتطوير نظام مبسط وسريع لتحصيل هذه الضرائب في الوقت المناسب.<sup>8</sup>

من جهتها أكدت دراسة (Shlafman, M. et al. 2019) في المقابل أنه رغم وجود نظام ضريبي مبسط مفروض على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنتشر على نطاق واسع في دول الاتحاد الأوروبي تتسم أهم ملامحه في إخضاع هذه المؤسسات إلى معدل ضريبي موحد منخفض، مع إعفائها من ضريبة الدخل، إلا أن صناعات السياسات

<sup>5</sup> Ojeka, S. (2011). "Tax Policy and the Growth of SMEs: Implications for the Nigerian Economy", Research Journal of Finance and Accounting [www.iiste.org](http://www.iiste.org), (Online) Vol 2, No 2, 2011.

<sup>6</sup> Romero- Jordán, D., Sanz-Labrador, I., & Sanz-Sanz, J.F. (2019). Is the corporation tax a barrier to productivity growth? *Small Business Economics*, 52(1), 1?16.

<sup>7</sup> Tumanyants, K. (2018). Economic impact of the change in tax rate on small enterprises of manufacturing and construction sectors: Evidence from Russia 2006-2014. *Business and Economic Horizons*, 14(3), 642-658.

<sup>8</sup> Gulnazym, S., & Marat, A. (2018). The role and importance of state regulation in the development of small and medium-sized businesses. Proceedings of the 31st International Business Information Management Association Conference, IBIMA 2018: Innovation Management and Education Excellence through Vision 2020.

يتعين عليهم في المقابل التركيز على تبسيط إجراءات الامتثال والتحصيل الضريبي بما يحول دون نمو اقتصاد الظل. فعلى سبيل المثال، يتم إعفاء هذه المؤسسات في بعض دول الاتحاد مثل أوكرانيا من ضريبة الدخل، إلا أنها تخضع لبعض الضرائب الأخرى مما يجعلها تلجأ في المقابل إلى إخفاء مصادر الدخل المتحصل عليه، مما يؤدي إلى نمو اقتصاد الظل، وهو ما يستدعي التركيز في إطار هذه النظم في المقابل على قضية ضمان الكفاءة الضريبية أيضاً.<sup>9</sup>

لكن في المقابل وعلى خلاف الدراسات السابقة، ترى دراسة (Jousten, A. 2007) أنه على الرغم من أن الأنظمة الضريبية التفضيلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يُنظر لها عموماً كأحد السمات المشتركة للنظم الضريبية، إلا أن هذه المعاملة التفضيلية لا يوجد ما يبرر جدواها من الناحية الاقتصادية (الموازنة ما بين الموارد المحدودة للإدارة الضريبية والعائدات الضريبية من هذا القطاع مقارنة بكبار الممولين)، وأن معظم الحجج التي تقوم عليها هذه النظم بحد ذاتها لا توفر أساساً قوياً لمعاملة ضريبية مختلفة لهذه المشروعات مقارنة بكبار دافعي الضرائب. إلا أن الدراسة رغم ذلك، توضح أنه نظراً لوجود تكلفة ثابتة للامتثال الضريبي، فإن كفاءة النظم الضريبية لا بد أن تركز بشكل عام على تبسيط وخفض إجراءات تكلفة الامتثال الضريبي لكافة المؤسسات بغض النظر عن حجمها. كما أن هذه التكلفة بحد ذاتها هي التي يمكن أن تبرر وجود نظام ضريبي مبسط للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يساعد على زيادة مستويات الامتثال ودمج عدد أكبر من هذه المؤسسات في منظومة الاقتصاد الرسمي، وليس مساهمتها أو دورها الاقتصادي. كما أن الدراسة تشير إلى أن عدد من النتائج التي تم التوصل إليها في سياق العديد من الدراسات التي تطرقت إلى هذا الأمر ركزت فقط على حجم هذه المؤسسات ولم تأخذ في الاعتبار عدد من العوامل الأخرى المؤثرة من بينها على سبيل المثال هيكل الملكية والتمويل، وهو ما يستوجب التركيز فيما يتعلق بالدراسات المقبلة على عدد من العوامل الأخرى في سياق تحليل مدى جدوى وجود أطر ضريبية خاصة بالمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.<sup>10</sup>

على مستوى الدول العربية، استهدفت دراسة (طارق، الحاج وآخرون، 2016) التعرف إلى مدى مواءمة السياسات الضريبية مع متطلبات التطوير والنهوض بأداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر أصحاب المنشآت في محافظة نابلس في فلسطين. كما هدفت إلى التعرف على أثر بعض المتغيرات المؤثرة في هذا الإطار من بينها رأس مال المنشأة، و مكان عملها، و نوع الملكية، و قطاع العمل، و عدد العاملين في المنشأة، و غيرها استناداً إلى نتائج استبيان يتتبع أداء المكلّف ضريبياً (صاحب المنشأة)، ونظرته إلى السياسات والممارسات الضريبية التي تفرضها الدوائر الضريبية، وأثر هذه الممارسات على عينة طبقية عشوائية مقدارها (200 مؤسسة). أشارت نتائج الدراسة إلى أنه رغم أن أصحاب هذه المؤسسات يحتفظون بسجلات ضريبية ويقومون بدفع الضرائب في مواعيدها، إلا أن هناك حاجة لتبسيط النظم الضريبية لدعم هذه المؤسسات، وأكدت كذلك الحاجة إلى أهمية تحسين الإدارة الضريبية من خلال وجود جهة مختصة يمكن لهذه المؤسسات أن تتوجه إليها بأية شكاوى ضريبية.<sup>11</sup>

كما اهتمت دراسة (نصر، رحال، 2007) بتفسير ظاهرة التهرب الضريبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية الوادي الجزائرية، وخلصت إلى أن أصحاب هذه المؤسسات يلجؤون إلى تبني عدد من الأساليب بهدف تفادي دفع الضريبة بسبب انخفاض مستوى الوعي الضريبي لدى أصحاب هذه المؤسسات وعدم كفاية الرقابة الضريبية

<sup>9</sup> Shlafman, M. at al. (2019). "Taxation of SMEs as an Instrument of Public Impact on their Activity", Journal of Legal, Ethical and Regulatory Issues, Vol: 22 Issue: 2S.

<sup>10</sup> Jousten, A. (2007). "SMES And The Tax System: What Is So Different About Them?", *CESifo Forum*, ifo Institute - Leibniz Institute for Economic Research at the University of Munich, vol. 8(02), pages 14-20, July.

<sup>11</sup> رطروط، شروق (2016). " المشاريع الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر أصحاب المنشآت (محافظة نابلس نموذجاً)", جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

المفروضة على هذه المؤسسات في إطار التحديات التي تواجه محدودية الموارد المالية المتاحة لدى النظم الضريبية.<sup>12</sup>

من جهة أخرى، اهتمت دراسة (نزيهة، بن عوميرة، 2016) بتناول أثر التحفيز الضريبي على تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الدور الاقتصادي المهم لهذا القطاع في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أشارت الدراسة إلى دور الحوافز الضريبية في تخفيف العبء الضريبي على هذه المؤسسات، وتوفير موارد مالية تمكنها من النمو والتوسع لاسيما في المراحل الأولى من عمر هذه المؤسسات التي تكون خلالها هذه المؤسسات بحاجة إلى الدعم المالي للاستمرار في مجال الأعمال وتغطية مصروفاتها التشغيلية.

### ثانياً: الأطر الضريبية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتطرق هذا الجزء من الدراسة إلى أبرز سمات الأنظمة الضريبية للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والخيارات الضريبية المتاحة لدعمها:

#### 1.2 سمات الأنظمة الضريبية للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

تتعدد أهداف السياسة المالية من إخضاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للنظام الضريبي وتختلف من دولة لأخرى، ففي بعض الدول ونظراً للأهمية الاقتصادية الكبيرة لهذه المؤسسات من حيث العدد والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل، يمكن أن يساعد إخضاعها للضريبة في زيادة مستويات العائدات الضريبية شريطة أن يتم ذلك في أطر نظام ضريبي يتسم بالكفاءة ويراعي خصوصية هذه المؤسسات، في حين تستهدف دول أخرى من دمج هذه المؤسسات في الأطر الضريبية، السيطرة على الاقتصاد الموازي وإخفاء السمة الرسمية على المنشآت الاقتصادية العاملة في الدولة.

تتمثل أهم التحديات التي تواجه دمج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنظومة الضريبية في ارتفاع تكاليف الامتثال الضريبي بالنسبة لهذه المؤسسات، لعدد من الأسباب من بينها:

- (1) ارتفاع تكلفة الالتزام بإمسك دفاتر وحسابات مالية منتظمة نظراً لانخفاض حجم المبيعات وصافي الدخل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة.
- (2) تعدد الضرائب التي تخضع لها هذه المؤسسات بما يشمل الضريبة على دخل الشركات، وضريبة المبيعات أو القيمة المضافة، إضافة إلى مساهمات الضمان الاجتماعي للعاملين لدى هذه المؤسسات.
- (3) عدم توفر الكوادر المؤهلة التي يمكنها التعامل مع النظم الضريبية وارتفاع الوقت المطلوب تخصيصه للامتثال الضريبي.

في جميع الأحوال وحتى يتحقق الهدف المنشود للسياسة الضريبية الموجهة إلى هذه المؤسسات لا بد وأن تتسم الأطر الضريبية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالكفاءة، بما يضمن تقليل عبء امتثال هذه المؤسسات للضريبة لأدنى مستوى ويحول دون التهرب الضريبي. بشكل عام يمكن الوقوف على بعض السمات المشتركة لهذه النظم بما يشمل<sup>13</sup>:

<sup>12</sup> نصر، رحال. (2007). "محاولة تشخيص ظاهرة التهرب الضريب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حالة ولاية الوادي"، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

<sup>13</sup> أنظر على سبيل المثال: عبد القادر، مصطفى "الأزمات الاقتصادية في مصر: المخرج والحلول المتاحة: إصلاح السياسة الضريبية في مصر"، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، العدد رقم (2). و

Inter-American Development Bank, "Recommendations and Best Practices on Taxation of SMEs in Latin America".



- (1) الدمج ما بين كافة أنواع الضرائب التي تخضع لها هذه المؤسسات في نظام ضريبي واحد مبسط يتم في إطار فرض معدل ضريبي منخفض على هذه الشركات.
- (2) التركيز على تبسيط إجراءات الامتثال الضريبي وتخفيض تكلفتها لأدنى مستوى من خلال السماح بمسك دفاتر مالية مبسطة وتقديم عدد أقل من الإقرارات الضريبية (سنوية أو نصف سنوية).
- (3) الاعتماد على رقم الأعمال كأساس لتحديد الوعاء الضريبي وفي حالة تعذر ذلك الاعتماد على بعض السمات الخاصة بالمؤسسات، مثل المساحة المخصصة لمزاولة النشاط أو استهلاك الكهرباء أو عدد العمال على سبيل المثال.
- (4) التمييز في إطار هذا النظام بحسب الأهداف الاقتصادية للدولة أو القطاعات الاقتصادية المختلفة أو حتى بحسب حجم وعمر المشروع بحيث تمنح المشروعات حديثة التأسيس مزايا ضريبية تساعد على التغلب على الصعوبات التي تواجهها في السنوات الأولى من التأسيس. كما يتم كذلك في إطار النظام الضريبي التفضيلي المشار إليه تخفيف العبء الضريبي على مؤسسات القطاع التي تقوم بتوسعات رأسمالية أو التي تستثمر في بعض المجالات الداعمة للإنتاجية والتنافسية مثل أنشطة البحث والتطوير.
- (5) منح ائتمان ضريبي (Tax Credit) للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تقوم بالاقتراض لتمويل النشاط، بحيث يُمنح الممول خصماً ضريبياً يعادل قيمة الفوائد التي يدفعها المشروع عبر عدد سنوات مدة القرض بدلاً من الإعفاء الضريبي.
- (6) للمساواة مع المؤسسات المثيلة التي يتم تمويلها ذاتياً وتحقيق العدالة الضريبية، يُمكن إعطاء هذه المؤسسات التي تقوم بتمويل رأس المال ذاتياً، إعفاءً مماثلاً على رأس المال يعادل مقدار الفوائد التي كان يتعين دفعها لتمويل نفس القدر من رأس المال لعدد محدد من السنوات.
- (7) في حال فرض ضريبة منفصلة على المبيعات، يتم فرض نظام الضريبة القطاعية الحكومية للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال تطبيق معدل ضريبة واحد قطعي ( Single flat tax rate)، يُمكن في إطاره تحديد سعرين ضريبيين أحدهما للسلع والأخر للخدمات.
- (8) تركز هذه النظم على اعتبارات البساطة أكثر من العدالة الضريبية، إلا أن ذلك لا يمنع من اتجاه بعضها إلى تبني نظام الضريبة التصاعدية مع تدرج شرائح الدخل المختلفة التي يمكن تحقيقها من قبل هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- (9) تقوم هذه النظم على أساس الضرائب التي تستند إلى معايير افتراضية (Presumptive Tax) يتم على أساسها تحديد الشرائح الضريبية التي تخضع لها هذه المؤسسات بما يمثل حل وسط يواءم بين اعتبارات القدرة على الدفع، ومبادئ الكفاءة الضريبية واحترام مبدأ ضرورة التزام جميع دافعي الضرائب بالتزاماتهم الضريبية.

## 2.2 خيارات الأنظمة الضريبية لدعم المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

يعرض الجزء التالي من الدراسة أهم ملامح الأنظمة الضريبية المُخصصة لدعم المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

### 2.2.1 نوع النظم الضريبية

في العادة توازن أو تفاضل الدولة ما بين توجيهين أساسيين لأطر السياسة الضريبية لدعم المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة يتمثلان في: النظام الضريبي المُجمع (Combined Tax System)، والنظام الضريبي المتكامل (Integrated Tax System) وذلك على النحو التالي:

#### النظام الضريبي المُجمع (Combined Tax System)

يتم الدمج بين أنواع الضرائب المختلفة التي تخضع لها المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بهدف تبسيط النظم الضريبية على الأقل في مراحلها الأولية من خلال امتثال هذه المؤسسات لضريبة واحدة وإعفاؤها من جميع الالتزامات الضريبية الأخرى، وفي بعض الحالات، من مساهماتها في نظام الضمان الاجتماعي. في الأغلب تقوم العديد من الدول بدمج كل من ضريبي الدخل والقيمة المضافة على الأقل في ضريبة واحدة.

#### النظام الضريبي المتكامل<sup>14</sup> (Integrated Tax System)

يستهدف النظام الضريبي المتكامل ضمان زيادة مستويات التزام الممولين من المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بالامتثال لكل من ضريبي الدخل والمبيعات. يتم في إطار هذا النظام الذي ظهر حديثاً لضمان تكاملية النظم الضريبية تحصيل الضريبة على القيمة المضافة أو المبيعات مع استبعاد قيمتها من الوعاء الخاضع للضريبة على الدخل، ذلك بهدف زيادة مستويات الامتثال الضريبي لهذه المؤسسات وتجنب الازدواج الضريبي. يتم ذلك من خلال أسلوبين هما: الخصم الضريبي (Tax Deduction) الذي من خلاله يتم اعتبار ضريبة القيمة المضافة أو الضريبة على المبيعات من التكاليف واجبة الخصم من وعاء الضريبة على الدخل، والائتمان الضريبي (Tax Credit) الذي يتم في إطاره خصم الضريبة على القيمة المضافة أو ضريبة المبيعات من قيمة ضريبة الدخل الواجب دفعها من قبل هذه المؤسسات.

### 2.2.2 التركيز على شمولية الأطر الضريبية

تستهدف الأطر الضريبية للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بشكل كبير لاسيما خلال المراحل الأولى من تأسيسها شمولية أكبر عدد ممكن من هذه المؤسسات وإخضاعها للنظام الضريبي وإضفاء الصبغة الرسمية على تعاملاتها. بالتالي يتم التركيز على إزالة كافة التحديات التي تحول دون ذلك الإدماج من خلال زيادة مستويات وعي الممولين من هذه الفئة بالمزايا التي تعود عليهم، جراء الانضمام للمنظومة الرسمية من حيث توفير مزايا الضمان الاجتماعي للعاملين وخضوعهم لنظام ضريبي مبسط، بمعدل منخفض.

<sup>14</sup> عبد القادر، مصطفى "الأزمات الاقتصادية في مصر: المخرج والحلول المتاحة: إصلاح السياسة الضريبية في مصر"، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، العدد رقم (2).

## 2.2. 3 صعوبة المراقبة الكفوءة للامتثال الضريبي<sup>15</sup>

نظراً للعدد الكبير لهذه المؤسسات وعدم توفر الموارد المالية والبشرية الكافية التي يُمكن تخصيصها للتأكد من مستويات امتثال هذه المؤسسات للضريبة، حيث توجه عادة هذه الموارد للتأكد من مستويات امتثال كبار الممولين، تركز هذه الأنظمة الضريبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التأكد فقط من بعض المعايير الافتراضية ذات العلاقة بحجم الدخل الفعلي للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وفق دفاتر يومية مبسطة للمخزون، أو الاحتفاظ بالإيصالات النقدية كون هذه الأنظمة تستند إلى تقييم افتراضي للأرباح. بالتالي فهي لا تهتم بالتحقق من مستويات التدفقات النقدية الداخلة والخارجة بنفس القدر المتبع بالنسبة لكبار الممولين.

### ثالثاً: شمولية الأنظمة الضريبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: التجارب الدولية

يتطرق هذا الجزء من الدراسة إلى بعض التجارب الإقليمية في إخضاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للضرائب من خلال تناول تجربة كل من دول الاتحاد الأوروبي ودول أمريكا اللاتينية.

#### 1.3 تجربة دول الاتحاد الأوروبي<sup>16</sup>:

يتوفر في دول الاتحاد الأوروبي الثماني والعشرين نحو 25 مليون مؤسسة متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة تشكل نحو 99.8 في المائة من مجمل الشركات العاملة في القطاعات غير المالية. تسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات غير المالية بنحو 54.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ونحو 61.4 في المائة من إجمالي العمالة<sup>17</sup>. كما ينظر إليها على نطاق واسع على أنها محرك النمو والابتكار للاقتصاد في دول الاتحاد، ومن ثم تعتبر العصب الأساسي للنشاط الاقتصادي. بناءً عليه يركز صناع السياسات في دول الاتحاد الأوروبي على توفير البيئة الداعمة لنمو أنشطة هذه المؤسسات. يأخذ التعريف الرسمي للمفوضية الأوروبية للشركات الصغيرة والمتوسطة في الاعتبار ثلاثة عوامل مختلفة (عدد العمالة، مستوى المبيعات، وحجم موازنة هذه المؤسسات)، ذلك على النحو التالي، (جدول رقم (1)):

#### جدول رقم (1)

المعيار المتبع في دول الاتحاد الأوروبي لتحديد المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

عدد العمال	حجم المبيعات	قيمة الموازنات
من 0 إلى أقل من عشرة عمال	أقل من 2 مليون يورو	أقل من 2 مليون يورو
من 10 إلى أقل من خمسين عاملاً	أقل من 10 ملايين يورو	أقل من 10 ملايين يورو
من 50 إلى أقل من 250 عاملاً	أقل من 50 مليون يورو	أقل من 43 مليون يورو

Source: Commission Recommendation of 6 May 2003 concerning the definition of micro, small, and medium-sized enterprises (2003/361/EC), Official Journal of the European Union, L 124/36, 20 May 2003.

تواجه المؤسسات العاملة في القطاع عدد من التحديات تتمثل في صعوبة النفاذ للتمويل وارتفاع مستويات الأعباء التنظيمية المفروضة عليها والتحديات المرتبطة بالمنافسة بالمقارنة مع الشركات الكبيرة. عادة ما يهتم صناع السياسات بتبني البيئة الداعمة لهذه المؤسسات التي يمكن أن تساهم في تذليل التحديات التي تواجهها. يعتبر النظام

<sup>15</sup> Inter-American Development Bank, "Recommendations and Best Practices on Taxation of SMEs in Latin America

<sup>16</sup> Bergner, S. (2017). Ibid.

<sup>17</sup> European Commission (2019), " Annual Report on European SMEs 2018/2019 Research & Development and Innovation by SMEs".

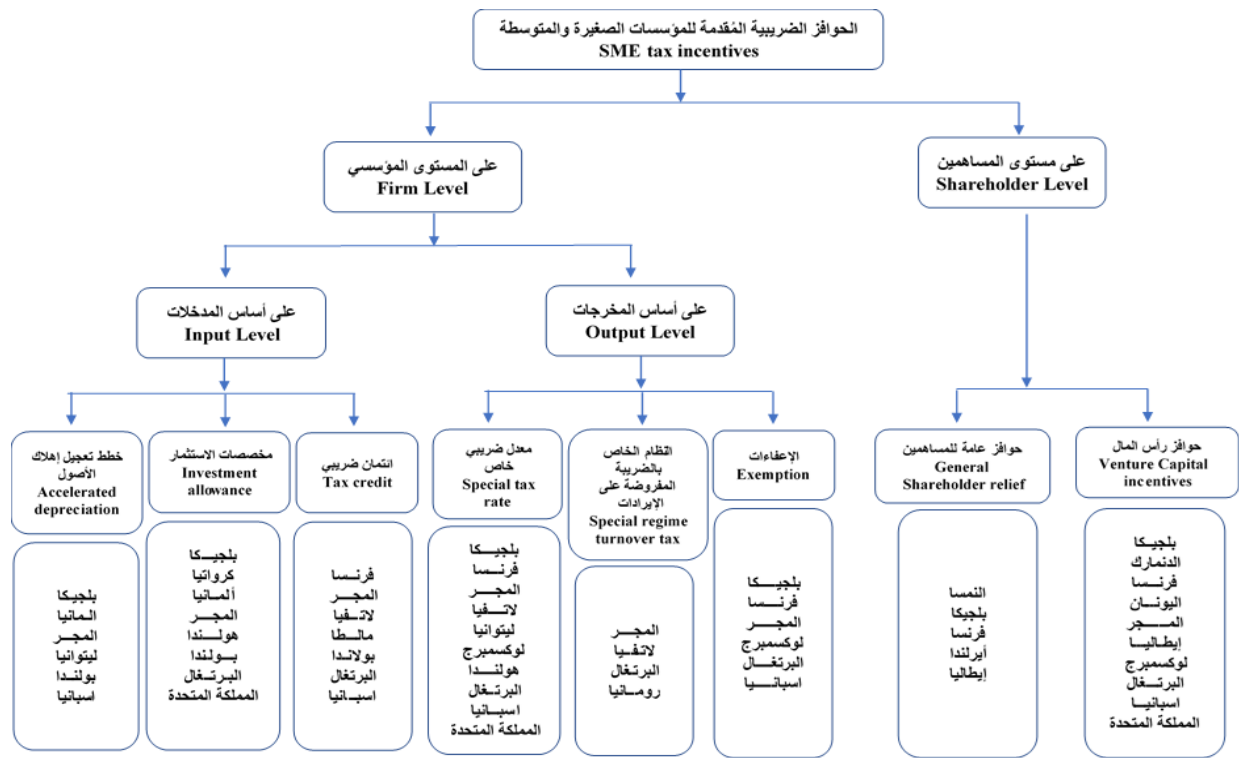
الضريبي أحد أهم المقومات التي يعول عليها بشكل مكثف في دول الاتحاد الأوروبي لتوفير البيئة الداعمة لنشاط هذا القطاع بل والتخفيف من تأثير التحديات التي تواجهه حتى وأن كانت تلك التحديات غير ذات صلة بالنظام الضريبي، وهو ما يؤثر على حيادية النظام الضريبي في دول الاتحاد.

حالياً، يتم تقديم مجموعة واسعة من الحوافز الضريبية للشركات الصغيرة والمتوسطة في الاتحاد الأوروبي. بخلاف التسهيلات الإدارية والحوافز المتعلقة بتوفير رؤوس الأموال، تتبنى 18 دولة من أصل 28 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي نظاماً ضريبية تفضيلية للشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال 60 نظاماً ضريبياً. من الناحية الجغرافية، تحجم الدول الاسكندنافية وأوروبا الشرقية في الغالب عن دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال قانون الضرائب، بينما تتجه في المقابل دول جنوب وغرب أوروبا لتبني نظاماً ضريبية تفضيلية لهذه المؤسسات. وتتجه دول مثل بلجيكا وفرنسا وإسبانيا، على الأخص إلى تبني العديد من الحوافز الضريبية للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. تتنوع الحوافز المتضمنة في النظم الضريبية الأوروبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، (شكل رقم (1))، بما يشمل السمات والملاح التفضيلية التالية:

- (1) تبني معدل تفضيلي لضريبة دخل الشركات يُفرض على المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ((Corporate Income Tax (CIT)) مقارنة بالشركات الكبيرة (مطبق في 10 دول من دول الاتحاد الأوروبي)، بنسبة محددة مفروضة على حجم أعمال هذه الشركات، تنطبق على نطاق واسع من هذه المؤسسات، لا ترتبط غالباً بمعايير للأهلية للتمتع بهذا المعدل التفضيلي فيما يعرف بـ Output-Based Tax incentive.
- (2) منح حوافز ضريبية تفضيلية لتخفيف العبء الضريبي على المؤسسات التي تقوم بتنفيذ توسعات استثمارية، أو تبني خطط الإهلاك المعجل للأصول الرأسمالية فيما يعرف بـ Input-Based Tax incentive. وتستخدم هذه الحوافز في ربع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مصحوبة بمعايير أهلية واسعة النطاق منها على سبيل المثال الشركات الجديدة، أو الاستثمارات المتعلقة بالبحث والتطوير أو الشركات في مناطق معينة. في حالات أخرى، تُمنح هذه الحوافز في ظل ظروف معينة، مثل نجاح هذه المؤسسات في خلق وظائف إضافية أو إعادة استثمار الدخل الناتج عن المعاملة الضريبية التفضيلية.
- (3) تمييز النظم الضريبية ما بين مؤسسات القطاع بحسب الحجم مع الميل نحو تفضيل ضريبي أكبر للمؤسسات متناهية الصغر التي تشكل نحو 93 في المائة من مجمل مؤسسات القطاع، فيما لا تحصل المؤسسات المتوسطة إلا على نحو ثلث المزايا الضريبية التفضيلية في دول الاتحاد الأوروبي.
- (4) يعتبر رفض المبالغ المستردة أيضاً سمة من سمات معظم الحوافز الضريبية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحالية في الاتحاد الأوروبي، أي أنه في حال تجاوزت الإعفاءات الضريبية القاعدة الضريبية أو الالتزام الضريبي، على التوالي، فإن عددًا قليلاً فقط من البلدان يمنح استرداد للمبلغ الزائد.
- (5) يؤثر وجود العديد من الحوافز الضريبية للشركات الصغيرة والمتوسطة في بعض البلدان على فعاليتها في خفض الأعباء الضريبية حيث يعتمد تأثير القاعدة الضريبية المتناقصة على معدل الضريبة المطبق والعكس صحيح. على سبيل المثال، قد يخسر بدل الاستثمار لاستثمارات البحث والتطوير الكثير من جاذبيته إذا كان دخل المؤسسة يخضع لضريبة بنسبة 15 في المائة بدلاً من 33.3 في المائة كما هو الحال في فرنسا. ومن ثم، فإن التعايش بين العديد من الأنظمة القائمة على المدخلات والمخرجات يضيف قدراً كبيراً من التعقيد للنظام الضريبي.

(6) بالنظر إلى كون تكلفة الامتثال الضريبي تشكل عبئاً ملموساً على المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، اتجه عدد من دول الاتحاد الأوروبي إلى تقديم الإعفاءات الضريبية المتنبأة من خلال عدد من الأنظمة الضريبية المبسطة. على سبيل المثال، توفر أربعة بلدان في الاتحاد الأوروبي (المجر ولاتفيا والبرتغال ورومانيا)، لأصغر الشركات إمكانية الوصول إلى أنظمة مبسطة إلى حد كبير، تستند إلى معدل المبيعات بدلاً من الدخل الخاضع للضريبة، وتدمج في إطارها عدد من الضرائب المفروضة على هذه المؤسسات (ضريبة دخل الشركات، ضريبة الدخل الشخصي، مساهمات الضمان الاجتماعي) في ضريبة واحدة. هذا النظام يساعد بشكل كبير على تقليل تكلفة التحصيل الضريبي، أي عدم تكبد تكاليف إدارية عالية جداً لتحصيل مبالغ صغيرة من الضرائب من آلاف أو ملايين من مؤسسات الأعمال الصغيرة جداً.

شكل رقم (1)  
هيكل الحوافز الضريبية المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول الاتحاد الأوروبي



Source: Bergner, S. (2017). "The Use of SME Tax Incentives in the European Union", Center for European Economic Research, Discussion Paper No. 17-006.

اهتمت بعض الدراسات بقياس مدى كفاءة الحوافز الضريبية المقدمة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في دول الاتحاد الأوروبي. في هذا الإطار، استخدمت إحدى الدراسات أساليب التحليل الكمي باستخدام ما يُعرف بأداة "محلل الضرائب الأوروبي (European Tax Analyzer)"، وهو برنامج محاكاة لحساب متوسط الأعباء الضريبية الفعالة للمؤسسات وفقاً لأحجامها المختلفة في دول الاتحاد الأوروبي. تأخذ هذه الأداة في الاعتبار أربعة أحجام للمؤسسات، بما يشمل الكبيرة والمتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، استناداً إلى بيانات المؤسسات المتضمنة في قاعدة بيانات (AMADEUS). بناءً على هذا التصنيف، يتم أخذ متوسطات جميع المؤشرات المالية ذات الصلة بالنسبة لكل نوع من أنواع الشركات واحتساب متوسط العبء الضريبي لكل نوع منها المؤسسات على مستوى الاتحاد الأوروبي، بحيث يتم احتساب متوسط العبء الضريبي الفعال لكل حجم من أحجام المؤسسات الأربع.

تتمثل الفكرة الأساسية في أداة محلل الضرائب الأوروبي في كونها تمثل أداة محاكاة لتطور المؤشرات المالية للمؤسسات بمختلف أحجامها وفق فرضيتين أساسيتين، تتمثل الأولى في مستويات دخل هذه المؤسسات في حالة عدم فرض ضرائب على هذه الشركات، فيما تتمثل الثانية في دخل هذه الشركات عند إخضاعها للضرائب، بالتالي يمثل الفارق بين الفرضيتين العبء الضريبي، في إطار المرحلة الأولى من مراحل المحاكاة.

فيما يتم في إطار المرحلة الثانية مقارنة أوضاع الميزانيات العمومية والمبيعات والتكاليف والمؤشرات المالية لهذه الشركات على مدى عشر سنوات استناداً إلى تقديرات تتعلق بالتوقعات بالنسبة لمتغيرات الاقتصاد الكلي وأسعار الفائدة ومستويات أسعار المنتجات والأجور والسلع الاستثمارية وغيرها من المتغيرات الأخرى ذات التأثير القوي على أداء هذه الشركات، من بينها معدلات الضرائب المفروضة على كل نوع من هذه المؤسسات والحوافز الضريبية الممنوحة لكل منها. بالتالي يتم احتساب متوسط العبء الضريبي الفعال من خلال احتساب الفارق بين متوسط قيمة التدفقات النقدية لكل شركة على مستوى السنوات العشر في حالة عدم فرض الضريبة مقارنة بمثلثاتها المسجلة في حالة خضوعها للضرائب. يتم من خلال هذه الأداة تضمين الحوافز الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومن ثم مقارنة العبء الضريبي لهذه الشركات بالعبء الضريبي المفروض على الشركات الكبيرة.

أشارت النتائج إلى عدم وجود إعفاءات كبيرة للمؤسسات متوسطة الحجم في جميع البلدان باستثناء ثلاث دول (فرنسا والمجر والبرتغال)، وبشكل عام لا يتعدى تخفيض العبء الضريبي بالنسبة لهذه المؤسسات 2 في المائة مقارنة بالمؤسسات الكبرى. على مستوى دول الاتحاد، تتضح الاختلافات الجوهرية ما بين دولة وأخرى، حيث يرتفع العبء الضريبي المفروض على الشركات المتوسطة في فرنسا ليشكل على سبيل المثال ما يزيد عن أربعة أضعاف العبء المفروض على الشركات البلغارية، وتخضع الشركات في بلدان أوروبا الشرقية لمستويات ضريبية منخفضة نسبياً مقارنة بمثلثاتها في دول غرب وجنوب أوروبا. بالنسبة للمؤسسات الصغيرة، يرتفع عدد البلدان التي تقدم إعفاءات إلى ثماني دول (مع الأخذ في الاعتبار فقط تلك التي تم أخذها في الاعتبار في محلل الضرائب الأوروبي). في حين أن نصفهم يقدم إعفاءات كبيرة (فرنسا، المجر، إسبانيا)، فإن الحوافز في بلجيكا، ومالطا، والبرتغال لها تأثيرات متواضعة. يبلغ متوسط الإعفاءات 3.50 في المائة من الالتزام الضريبي مقارنةً بالمستوى المماثل المفروض على الشركات الكبيرة من دافعي الضرائب البالغ 15.17 في المائة بالنسبة للدول التي تقدم حوافز فعالة للشركات الصغيرة. يوجد النظام الأكثر سخاءً في المجر، حيث يتم تخفيض العبء الضريبي على الشركات الصغيرة بأكثر من 60 في المائة مقارنة بالمستوى المفروض على الشركات الكبيرة. يعود سبب التخفيض بشكل أساسي إلى الإعفاءات من ضريبة الأعمال المحلية، حيث لا تُمنح هذه الإعفاءات إلا للمؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر.

بالنسبة للشركات متناهية الصغر، فإن الحوافز الضريبية المتاحة تكون أكثر عدداً وسخاءً من الكيانات الصغيرة. تقدم 10 دول من أصل 28 دولة، تداير ضريبية داعمة، ويزداد متوسط الإعفاء لكل دولة من 3.50 في المائة إلى 6.15 في المائة من العبء الضريبي الفعال. باستثناء المجر، تقدم جميع البلدان التي لديها حوافز ضريبية للشركات الصغيرة والمتوسطة إعفاءات سخية للمؤسسات متناهية الصغر، مقارنة بالمؤسسات الصغيرة. تشمل البلدان التي تقدم أنظمة سخية للشركات متناهية الصغر، بشكل خاص إسبانيا والمجر وليتوانيا وبلجيكا وفرنسا ومالطا. باستثناء ليتوانيا، تتميز كل من هذه البلدان بعبء ضريبي مرتفع نسبياً على الشركات الكبيرة، حيث يبدو أنه كلما زاد العبء الضريبي، زاد احتمال قيام بلد ما بتقديم إعفاء للشركات الصغيرة ومتناهية الصغر.

فيما يتعلق بالكفاءة الاقتصادية لهذه الأطر الضريبية الداعمة للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، أشارت نتائج الدراسة إلى أنه لا يمكن أن يُشكل مجرد حجم قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة ومساهمته المطلقة في الاقتصاد حجراً منطقياً لتوفير حوافز ضريبية خاصة بهذا القطاع استناداً إلى الدلائل التالية:

- عدم وجود ما يدعم فرضية أن الحوافز الضريبية المقدمة لقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تؤدي إلى تحسين طريقة توزيع الموارد الاقتصادية وزيادة مستويات الرفاهية الاجتماعية، وبالتالي تبرر مقدار الخسائر في الإيرادات الضريبية التي تتخلى عنها الدولة في سبيل دعم هذه المؤسسات.

- يضر تقسيم دافعي الضرائب، حسب حجم الشركات، بالحياد والإنصاف في النظام الضريبي ويزيد تعقد الامتثال الضريبي وكذلك تكاليف التحصيل.

- عدم توفر دلائل على أن الشركات متناهية الصغر والصغيرة في حد ذاتها توفر المزيد من فرص العمل والابتكارات، أو تواجه قيود تمويل بسبب فشل السوق (Market Failure) وبحيث يستوجب ذلك منحها مزايا ضريبية.

إلا أن الدراسات تشير في المقابل إلى أن تكاليف الامتثال الضريبي غير المتناسبة مع حجم أعمال المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة تعتبر الحجة الأكثر إقناعاً لمعاملة ضريبية خاصة. إجمالاً، توصي هذه الدراسات بأهمية تحول تركيز صانعي السياسات من تقديم حوافز تمييزية إلى تصميم نظام ضريبي محايد وبسيط بما من شأنه أن يفيد كل من الشركات الصغيرة والكبيرة على حدٍ سواء.

### 2.3 تجربة دول أمريكا اللاتينية

تتبنى دول أمريكا اللاتينية والكاريبية نظاماً مبسطاً للضرائب على المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، من بين أهم أهدافه تنظيم عمل المؤسسات العاملة في القطاع غير المنظم، حيث تعتبر "عدم الرسمية" سمة غالبية على اقتصادات هذه الدول في ظل كون أكثر من 40 في المائة من السكان النشيطين اقتصادياً يعملون في القطاع غير المنظم. بالتالي تركز النظم الضريبية المبسطة على فئة محددة من دافعي الضرائب من ذوي الدخل المنخفض وتستهدف تنظيم عمل فئة محددة من السكان النشيطين اقتصادياً وبشكل عام تنسم بما يلي<sup>18</sup>:

- طبيعة وتصنيف دافعي الضرائب المستهدفين

الغرض من هذه الأنظمة الخاصة هو تضمين عدد كبير من دافعي الضرائب الذين يؤدون أنشطة اقتصادية ويعملون لحسابهم الخاص، من الذين يصعب السيطرة على مستويات امتثالهم الضريبي، ولديهم مستويات دخل منخفضة وتأثير ضئيل فيما يتعلق بتحصيل الإيرادات مقابل الإيرادات الضريبية التي يتم تحصيلها من كبار الممولين.

- الحد من الاقتصاد غير الرسمي

تستهدف الحكومات من خلال اعتماد هذه الأنظمة المبسطة الحد من انتشار الاقتصاد الموازي الذي يشكل ما لا يقل عن 50 في المائة من الناتج الإجمالي إذا ما تم أخذ مجموع السكان النشيطين اقتصادياً في الاعتبار. تستهدف هذه الأنظمة عدداً كبيراً جداً من صغار دافعي الضرائب الذين يمارسون أنشطة تجارية منخفضة الدخل ويصعب السيطرة عليها بأقل تأثير على إجمالي الإيرادات الضريبية.

- تبسيط الإجراءات الضريبية

بالنظر إلى طبيعة دافعي الضرائب المستهدفين، تهدف هذه الأنظمة إلى تسهيل امتثالهم للالتزامات الضريبية، وتقليل التكاليف المالية غير المباشرة من خلال تبسيط الإجراءات قدر الإمكان، بحيث تساعد هذه الأنظمة دافعي

<sup>18</sup> Inter-American Development Bank, "Recommendations and Best Practices on Taxation of SMEs in Latin America".

الضرائب من المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ليس فقط على الامتثال للضرائب المفروضة عليهم وإنما كذلك تلزمهم بمتطلبات بسيطة من مسك الدفاتر والسجلات المحاسبية والتزامات الفواتير.

#### - تعظيم الكفاءة في تخصيص الموارد

تمثل الكفاءة في تخصيص الموارد الشحيحة لوكالات الضرائب سبباً رئيساً لتبني هذه النظم الضريبية المبسطة، حيث إن تأثير تحصيل الإيرادات لهذه الشريحة من دافعي الضرائب يكاد يكون ضئيل مقابل إجمالي الإيرادات المحلية من النظام الضريبي بأكمله التي يُخصص معظمها للإدارة الضريبية لكبار الممولين، الأقل عدداً ولكنهم أكثر أهمية من الناحية الاقتصادية.

بالتالي تقوم الأنظمة الضريبية للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على تبني أنظمة ضريبية مبسطة ومعدل محدد مسبقاً للضريبة - وهي ميزة أساسية مشتركة بين جميع الأنظمة المبسطة لهذه المؤسسات في دول أمريكا اللاتينية والكاريبية- بذلك تتخفف إجراءات فحص الامتثال الضريبي بشكل كبير وتقتصر فقط على التحقق مما إذا كان دافعوا الضرائب يعملون وفقاً للفئة الضريبية التي يجب أن يخضعوا لها.

#### - أنظمة طوعية تدمج أكثر من نوع من أنواع الضرائب

يتم في إطار هذه النظم تصنيف دافعي الضرائب بأنفسهم، استناداً لحجم الدخل أو المبيعات، ويتم استبدال الالتزامات الضريبية المختلفة بدفع منتظم واحد يتم بموجبه الوفاء بجميع هذه الالتزامات الضريبية، بما في ذلك في بعض الحالات مساهمات الضمان الاجتماعي. رغم اشتراك الأنظمة الضريبية المفروضة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول أمريكا اللاتينية والكاريبية في كونها تقوم على إخضاع هذه المؤسسات للضريبة وفق معايير محددة لحجم المبيعات أو الدخل السنوي وفي كونها تمثل نظاماً مبسطة يتم في إطارها الجمع ما بين ضريبة أو أكثر، إلا أن هناك بعض الاختلافات ما بين تلك النظم ما بين دولة وأخرى، الإطار رقم (1).

#### الإطار رقم (1)

#### إخضاع المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة للضرائب في بعض دول أمريكا اللاتينية والكاريبية

#### الأرجنتين

ينطبق على المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة النظام المبسط لصغار دافعي الضرائب أو ما يعرف بـ (Monotributo). تنطبق شريحة صغار دافعي الضرائب على رواد الأعمال في قطاع الخدمات الذين ينخفض دخلهم السنوي عن 24 ألف دولار أمريكي، ويزاولون نشاطهم في مساحة أصغر من 85 متراً مربعاً، ويقل استهلاكهم من الكهرباء عن 10 آلاف كيلو وات. بالنسبة لبقية الأنشطة بخلاف الخدمات، يجب أن يكون الدخل السنوي أقل من 48 ألف دولار، والعمل في مساحة أرض أصغر من 200 متر مربع، واستهلاك الكهرباء يساوي أو يقل من 20 ألف كيلو وات. إضافة إلى النظام المبسط لصغار دافعي الضرائب، هناك فئتان فرعيتان إضافيتان، تتمثل الأولى في نظام صغار دافعي الضرائب الذين يمارسون أنشطة عرضية أو موسمية فيما يُعرف بنظام (Contribuyente endual)، الذي يضم جميع دافعي الضرائب الأفراد الذين يعملون على أساس مؤقت أو موسمي أو غير مستمر، مع عدم وجود عنوان تجاري ثابت لأعمالهم وحجم مبيعات دون مستوى 4 آلاف دولار سنوياً. فيما يتمثل النظام الثاني في النظام الموحد للضريبة الاجتماعية الفردية المعروف باسم (Monotributo social)، المُطبق على الأشخاص أو المشاريع الإنتاجية المسجلة لدى وزارة التنمية الاجتماعية التي يتم منحها إعانات أو المعفاة من الالتزامات الضريبية والمعاشات التقاعدية لمدة 24 شهراً.



## بوليفيا

تطبق نظاماً ضريبياً مبسطاً يعرف بـ (Régimen Tributario Simplificado أو RTS)، حيث يمكن للأفراد العاملين في تجارة التجزئة وبيع الأعمدة والمشروبات الصغيرة والحرفيين التسجيل في حال توفر بعض المتطلبات المتعلقة بحجم المبيعات ورأس المال التجاري وسعر الوحدة والأنواع من البضائع. علاوة على ذلك، فإن النظام الضريبي المتكامل ( Régimen Tributario Integrado أو RTI)، المُطبق على قطاع النقل، ينطبق على الأفراد الذين يمتلكون سيارات الأجرة والحافلات الصغيرة ويقدمون خدمات النقل العام للبضائع أو الركاب. أخيراً، يستهدف النظام الضريبي الزراعي الموحد ( Régimen Agropecuario Unificado أو RAU) الأفراد أو التعاونيات الزراعية، ممن يمتلكون حد أدنى من عدد الهكتارات المستخدمة للاستغلال الزراعي.

## البرازيل

ينطبق نظام الضريبة المُجمعة ونظام المدفوعات التشاركية على المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة فيما يُعرف بـ (Sistema Integrado de Pagamento de Impostos e Contribuições das Microempresas e das Empresas de Pequeno Porte أو SIMPLES)، بما يشمل الشركات ذات الكيان القانوني التي تضم كيانات قانونية ذات مستويات الدخل السنوي المساوي أو الأقل من 103 ألف دولار سنوياً للمؤسسات متناهية الصغر، و1029 ألف دولار للمؤسسات الصغيرة. بالإضافة إلى ذلك، يحدد القانون سلسلة من القطاعات ودافعي الضرائب الذين لا يخضعون لهذا النظام بغض النظر عن توافق مبيعاتهم مع الحد الأدنى المُحدد للدخل. فيما يُطبق على الشركات التي يزيد حجم مبيعاتها عن 103 ألف دولار، نظاماً ضريبياً مبسطاً بسعر موحد للضريبة فيما يُعرف بنظام (Regime de Tributação com Base no Lucro Presumido).

## كوستاريكا

تتبنى كوستاريكا نظاماً ضريبياً مبسطاً يُعرف بـ (Régimen de Tributación Simplificada أو RTS)، يجمع بين ضريبة الدخل والضريبة العامة على المبيعات تستهدف دافعي الضرائب من الشركات والأفراد الذين يقل حجم مبيعاتهم عن 31 ألف دولار سنوياً بشرط ألا توظف عمالة يزيد عددها عن ثلاثة عمال وذلك بما يشمل أحد عشر نشاطاً مشمولاً في هذا النظام.

## شيلي

في شيلي، ينطبق النظام المبسط لضريبة الدخل (Régimen Simplificado del Impuesto a la Renta) على صغار دافعي الضرائب، بما في ذلك عمال المناجم الحرفيين على نطاق صغير، وصغار مقدمي الخدمات والبائعين الجائلين، وأصحاب ورش العمل الصغيرة والحرفيين، والصيادين. فيما يشمل النظام المبسط لضريبة القيمة المضافة ( Régimen Simplificado del IVA) دافعي الضرائب من الشركات الصغيرة والحرفيين ومقدمي الخدمات، بشرط أن يكونوا أشخاصاً طبيعيين يبيعون السلع أو يقدمون الخدمات مباشرة إلى المستخدم النهائي، شريطة ألا يتجاوز متوسط مبلغ مبيعاتهم لكل شهر (بدون ضريبة القيمة المضافة) خلال فترة 12 شهراً السابقة لتاريخ الإقرار الضريبي المحدد للقبول في النظام مستوى 606.7 ألف بيزو. يستهدف هذان النظامان المؤسسات الصغيرة والكيانات التي تقوم بأنشطة اقتصادية منتظمة على أساس فردي أو مشترك مع حجم مبيعات سنوي يقل عن (80.000 دولار أمريكي).

ينطبق نظام ضريبة الدخل الافتراضية للقطاع الزراعي ( Régimen de Renta Presunta para el Sector Agropecuario) على الأفراد والمجموعات والتعاونيات وجمعيات الأشخاص العاملين في الأنشطة الزراعية، بشرط ألا يتجاوز حجم مبيعاتهم السنوي 480 ألف دولار أمريكي. كما أن هناك نظام خاص إلزامي لدافعي الضرائب غير المسجلين كأفراد يؤدون أنشطة زراعية تستهدف دافعي الضرائب الأفراد المصنفين كمنتجين زراعيين صغار، علاوة على صغار عمال المناجم الحرفيين وأصحاب ورش العمل والصيادين. تتمثل خصوصية هذا النظام في كون هؤلاء الأفراد لا يصدرن أي فواتير في حين يلتزم المشترون بإصدار فواتير محاسبية عند شرائهم لخدمات هؤلاء الأفراد وخصم الضريبة على المعاملة.

## المكسيك

تطبق المكسيك نظام دافعي الضرائب الصغير ( Régimen de Pequeños Contribuyentes or REPECOS) الذي يجمع بين ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة ويدار من قبل الولايات الفيدرالية. يُمكن للأفراد المعنيين بالأنشطة التجارية أن يختاروا

الخضوع لهذا النظام، شريطة أن ألا يتجاوز دخلهم الخاص من بيع السلع والخدمات للجمهور، بالإضافة إلى الفوائد من العام السابق، 186 ألف دولار أمريكي. بالإضافة إلى ذلك، يستهدف النظام الضريبي الوسيط (Régimen Intermedio) الأفراد العاملين في التجارة والصناعة والنقل والأنشطة الزراعية والحيوانية ممن يقل دخلهم الإجمالي في العام السابق عن 372 ألف دولار أمريكي، بالإضافة إلى الأشخاص الذين يعملون في مجال نقل البضائع الذين يقل دخلهم عن 930 ألف دولار. يتضمن هذا النظام تطبيق ضريبة القيمة المضافة العامة، ونظام ضريبة الدخل مع التزامات محاسبية مبسطة وخصم إجمالي لمشتريات الأصول الثابتة.

Source: Inter-American Development Bank, "Recommendations and Best Practices on Taxation of SMEs in Latin America".

## رابعاً: شمولية الأنظمة الضريبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: التجارب العربية

يتطرق هذا الجزء من الدراسة إلى الأطر الضريبية للتعامل مع المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، حيث يلقي في البداية الضوء على الأهمية الاقتصادية لهذا القطاع على مستوى الدول العربية، ثم يتناول تجارب بعض الدول العربية فيما يتعلق بإخضاع المؤسسات العاملة في القطاع للأطر الضريبية.

### 1.4 أهمية قطاع المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية<sup>19</sup>

تعمل الدول العربية على النهوض بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق عدد من الأهداف التنموية بما يشمل تعزيز فرص النمو الاقتصادي، وخفض معدلات البطالة، إضافة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، وزيادة التنوع الاقتصادي والتنافسية الدولية. يعتمد الدور الاقتصادي والتنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى حد كبير على وجود مطلبيين رئيسيين يتمثلان في: توفر بيئة الأعمال الداعمة وفرص النفاذ للتمويل. تُمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ما بين 90 و99 في المائة من إجمالي المشروعات في القطاع الرسمي، وتسهم بنسب متفاوتة من الناتج المحلي الإجمالي تقدر في المتوسط بنحو 45 في المائة حيث تتراوح بين 22 و80 في المائة. كما يوفر هذا القطاع في المتوسط على مستوى الدول العربية نحو ثلث فرص التشغيل في القطاع الرسمي، أي بنسبة تتراوح بين 10 إلى 49 في المائة، وهي نسبة تقل عن متوسط البلدان النامية البالغ 60 في المائة، مما يبرز التحديات التي تواجه القطاع، (شكل رقم (2)).

تتباين الدول العربية من حيث تبني تعريف موحد للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. فبينما يوجد تعريف موحد يستند إلى قانون، كما هو الحال في كل من الكويت، والإمارات، والعراق، وفلسطين، ومصر، والبحرين، وتونس، وموريتانيا، والمغرب، لا تزال دول أخرى تسعى إلى وضع التعريف المناسب للقطاع. بالنسبة للدول التي لديها تعريف للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، هنالك اختلاف في التعريف من دولة إلى أخرى نظراً لتباين المعايير المستخدمة. تعتمد الدول العربية في تصنيفها للمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على ثلاثة معايير رئيسية تتمثل في: عدد العمال، ورأس المال، وحجم المبيعات السنوية، إلا أن القليل من الدول العربية مثل الكويت يطبق المعايير الثلاثة مجتمعة.

يتباين التوزيع القطاعي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بالنسبة للدول المتوفرة عنها بيانات، حيث يستحوذ القطاع الخدمي على أكبر عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 60 في المائة من إجمالي عدد المشروعات ككل، يليه القطاع الصناعي بنسبة 28 في المائة من إجمالي المشروعات. بالنسبة للكويت، تتركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل أكبر في قطاع التجارة، بينما تتركز في القطاع الخدمي بشكل أكبر في كل من: لبنان، والسعودية، والإمارات، والأردن. أما بالنسبة لتونس وفلسطين، فتتركز في قطاعي الخدمات والصناعات التحويلية. أخذاً بالاعتبار تركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عدد كبير من الدول العربية في القطاع الخدمي، فإن منتجاتها

<sup>19</sup> عبد المنعم، هبة وآخرون (2019). "كتاب حول النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة"، صندوق النقد العربي.

تستهدف الأسواق الداخلية بشكل مباشر، مع تمكن بعض المشروعات في عدد من الدول مثل: الأردن، والكويت، ولبنان، وموريتانيا من الولوج لبعض الأسواق الخارجية.

يعتمد الدور الاقتصادي والتنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى حد كبير على وجود متطلبين رئيسيين يتمثلان في: توفر بيئة الأعمال الداعمة، وفرص النفاذ للتمويل. فمن ناحية بيئة الأعمال الداعمة، اتجه عدد من الدول العربية إلى سن أطر قانونية داعمة لهذه المشروعات. فعلى سبيل المثال، انتهت مجموعة من الدول العربية من إصدار القوانين واللوائح المختصة بتنظيم نشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يشمل كل من: الكويت، والإمارات، وفلسطين، ومصر، وموريتانيا، والعراق، والمغرب. أما الدول التي لا تتوفر لديها قوانين مخصصة لتنظيم نشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فتعتمد في هذا المجال على القوانين القائمة والمتعلقة بقطاع الشركات بشكل عام. تشمل هذه الدول: الأردن، وتونس، والسعودية، والسودان، وعمان، وقطر، ولبنان، حيث تختلف القوانين والتشريعات المستخدمة باختلاف النشاط المزاو. تضع هذه الدول، تطوير قانون مخصص للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ضمن أولويات خططها المستقبلية لتطوير قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

فيما يتعلق بالأطر التنظيمية، فتشمل الأجهزة والجهات الحكومية المنوط بها وضع قواعد للرقابة والإشراف والمتابعة وتطوير السياسات والخطط الإستراتيجية وتنظيم إجراءات تسجيل وترخيص المشروعات الصغيرة والمتوسطة. تمارس الجهات والأجهزة الحكومية في كافة الدول العربية دورها التنظيمي والرقابي والإشرافي على قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بنماذج تختلف من دولة لأخرى. ففي بعض الدول، تتولى هذه المهمة أجهزة أنشأت خصيصاً لذلك، إضافة إلى بعض الجهات الأخرى ذات الصلة، فيما تُسند في دول أخرى لعدة جهات حكومية. من بين الدول التي أنشأت أجهزة مخصصة لتتولى مسؤولية الإشراف المباشر والرقابة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، السعودية والإمارات ومصر والمغرب. فيما تختص عدد من الجهات الحكومية بتقديم الدعم لمشروعات القطاع كما هو الحال في كل من: الأردن، وتونس، والسودان، وفلسطين، ولبنان، وموريتانيا، حيث تتعدد فيها الجهات المنوط بها الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتتوزع مسؤوليات الرقابة والإشراف والمتابعة فيما بين الوزارات والجهات الحكومية ذات الصلة بحسب الاختصاص.

تمثل تحديات النفاذ إلى التمويل واحدة من أهم التحديات التي تواجه المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مما يحد من قدرتها على دفع عجلة النمو الاقتصادي، حيث لا تتوفر لنحو 79 في المائة من هذه المشروعات في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فرص النفاذ للتمويل في ظل فجوة تمويلية تقدر بما يتراوح بين 210 و240 مليار دولار<sup>(20)</sup>. في السياق ذاته، لا تمثل التسهيلات المصرفية المقدمة إلى القطاع سوى 9 في المائة من إجمالي التسهيلات المصرفية<sup>21</sup> وهو ما يقل بكثير مقارنة بمتوسط البلدان متوسطة الدخل، البالغ نحو 18 في المائة<sup>(22)</sup>.

فيما يتعلق بمدى حوكمة شركات القطاع، فإن القليل من تلك المشروعات تلتزم بمبادئ الحوكمة وما يستلزمه ذلك من وجود هياكل تنظيمية رسمية، ومدى الاحتفاظ بسجلات مالية أساسية، وما إذا كانت لدى المنشأة قوائم مالية مُدققة، ومدى توفر هيئة مستقلة للمديرين، وضرورة وجود آلية للتخطيط المالي، ومدى وجود آلية للتعاقد الوظيفي. يعتبر عدم الالتزام بمبادئ الحوكمة تحدي لبعض الدول العربية وذلك بما يعكس عدم استعداد المشروعات فيها للتحويل للعمل المؤسساتي الدائم والانتقال إلى الإدارة المهنية والحوكمة الحقيقية، إضافة إلى عدم الإفصاح عن رأس مال الشركة لعوامل موروثه. في المقابل، يلتزم قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في بعض الدول العربية مثل البحرين بمبادئ الحوكمة، حيث بلغ عدد المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تحفظ بسجلات مالية أساسية حوالي 44 ألف منشأة تشكل من بينها المشروعات متناهية الصغر نحو 81.7 في المائة.

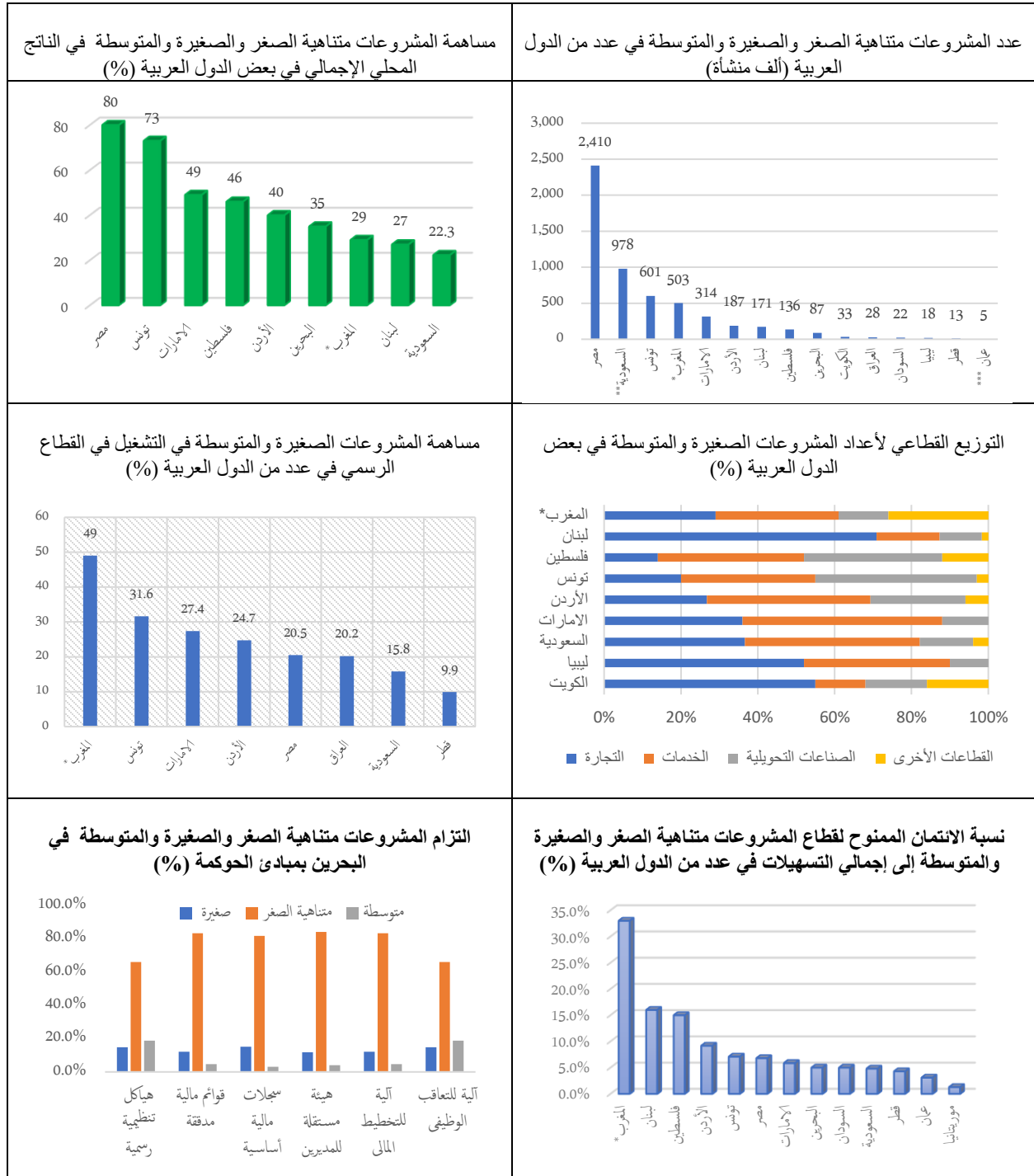
<sup>20</sup> Saleem Q. (2017). "Overcoming Constraints to SME Development in MENA Countries and Enhancing Access to Finance", IFC Advisory Services in the Middle East and North Africa.

<sup>21</sup>

<sup>22</sup> Overcoming Constraints to SME Development in MENA Countries and Enhancing Access to Finance, IFC Advisory Services in the Middle East and North Africa.

## شكل رقم (2)

### بعض مؤشرات قطاع المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية (2019)



\* المديرية العامة للضرائب.

\*\* الهيئة العامة للإحصاء.

\*\*\* الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المصادر:

مؤسسة التمويل الدولية، (2014). "قاعدة بيانات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مؤسسة التمويل الدولية".

صندوق النقد العربي (2017) "نتائج استبيان بيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية".

صندوق النقد العربي (2019)، "نتائج استبيان حول النهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية".

في ضوء ما سبق، تتضح أهمية إخضاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية للمنظومة الضريبية، وفق نظام ضريبي يراعي خصوصية هذه المؤسسات بما يساهم في رفد الإيرادات الضريبية في الدول العربية، ورفع مستويات الجهد الضريبي، حيث تتسم الاقتصادات العربية بشكل عام بانخفاض مستويات الجهد الضريبي الذي يتراوح بين 8 و10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بالمعدلات المثيلة على مستوى العالم البالغة 15 في المائة في عام 2019 وكذلك بالمقارنة بعدد من الأقاليم الجغرافية الأخرى.

#### 2.4 الأطر الضريبية للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية<sup>23</sup>

بناءً على ما سبق، يعرض الجزء التالي من الدراسة واقع خيارات السياسات الضريبية لدعم المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في بعض الدول العربية استناداً إلى استبيان أعده صندوق النقد العربي وتم استيفائه من قبل وزارات المالية في كل من الأردن، والإمارات، والبحرين، والسعودية، والكويت، والمغرب. كما يسترشد هذا الجزء كذلك بالمصادر الرسمية الصادرة عن وزارات المالية في بعض الدول العربية الأخرى مثل مصر. يركز هذا الجزء على عدد من الجوانب المهمة من بينها التصنيف المُتبنى في إطار هذه النظم للأغراض الضريبية، وخيارات السياسات الضريبية لدعم هذه المؤسسات، ومدى مساهمتها في الإيرادات الضريبية، ومستويات امتثالها الضريبي وعدد من الجوانب الأخرى ذات الصلة.

#### تصنيف المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المُتبنى للأغراض الضريبية

تتبنى الدول العربية تعريفات للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة للأغراض الضريبية، تختلف من دولة إلى أخرى. ففي الإمارات على سبيل المثال، يتم اعتماد إجمالي الإيرادات الخاضعة للضريبة كأساس لتصنيف هذه المشروعات، بحيث تشمل فئة المشروعات متناهية الصغر والصغر والمتوسطة تلك التي ينخفض إجمالي إيراداتها عن 9 ملايين درهم. يتم الاستناد إلى تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دبي، حسب ما ينطبق على القطاع الذي تنتمي إليه (التداول / التصنيع / الخدمات). يُشار في هذا الصدد إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل ما يقرب من 95 في المائة من جميع المؤسسات، وفي دبي توظف 42 في المائة من القوى العاملة وتساهم بنحو 40 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي لدبي.

أما في الأردن، فيتم الاعتماد بدرجة رئيسة على حجم المبيعات الخاضع للضريبة التي تختلف حسب نوع المؤسسة، بحيث لا تزيد عن مائة ألف دينار أردني للمؤسسات متناهية الصغر، وتتراوح بين 101 ألف دينار ومليون دينار بالنسبة للمؤسسات الصغيرة، وما بين 1.1 مليون دينار إلى ثلاثة ملايين دينار للمؤسسات المتوسطة.

في البحرين، يعتمد تصنيف المؤسسات بشكل أساسي على معيار الإيرادات السنوية، حيث تعتبر المؤسسة التي لا يتجاوز إجمالي إيراداتها السنوية 50 ألف دينار بحريني مؤسسة متناهية الصغر، فيما تشمل المؤسسات الصغيرة تلك التي تنخفض إيراداتها السنوية دون مستوى 100 ألف دينار بحريني، ولا تتجاوز الإيرادات السنوية للمؤسسات المتوسطة مستوى 3 ملايين دينار بحريني.

أما في السعودية، فيعتمد معيار التصنيف لأغراض الضريبة على كل من حجم الإيرادات وعدد الموظفين، بحيث يتراوح عدد الموظفين بدوام كامل ما بين 1 و5 أشخاص، ولا يتجاوز حجم الإيرادات 3 ملايين ريال سعودي بالنسبة للمؤسسات متناهية الصغر. أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة، فيتراوح عدد موظفيها بين 6 و49 موظفاً وحجم مبيعاتها بين 3 و40 مليون ريال سعودي. بالنسبة للمؤسسات المتوسطة يتراوح عدد الموظفين بين 50 و249 موظفاً، وحجم الإيرادات بين 40 و200 مليون ريال سعودي.

في مصر، تشمل المؤسسات متناهية الصغر الشركات التي يقل حجم أعمالها عن مليوني جنيه سنوياً. فيما تشمل المؤسسات الصغيرة تلك التي يتراوح حجم أعمالها ما بين مليوني جنيه وثلاثة ملايين جنيه سنوياً، فيما تتمثل المؤسسات المتوسطة في تلك التي يزيد حجم أعمالها السنوي عن ثلاثة ملايين جنيه ويقل عن عشرة ملايين جنيه سنوياً.

في المغرب، يحدد القانون رقم (53) لعام 2002 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المؤسسات التي لا يتعد عدد العاملين بها 200 شخص مع تحقيق رقم للأعمال قبل الضريبة لا يتجاوز 75 مليون درهم.

<sup>23</sup> صندوق النقد العربي، (2020). "استبيان خيارات السياسات الضريبية لدعم المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة"، أكتوبر.

## الوضع الراهن لتطبيق الضرائب على المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

على الرغم من أن قطاع المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة يخضع للمظلة الضريبية في الدول العربية المشار إليها، إلا أن أنواع ونسبة الضرائب المفروضة على القطاع تتفاوت من دولة إلى أخرى، (جدول رقم (2)).

في الأردن، على سبيل المثال يخضع القطاع لكل من ضرائب دخل الأفراد والضريبة على دخل الشركات، وضريبة القيمة المضافة، في حين تُعفى كل مؤسسات القطاع من الرسوم الجمركية. تتراوح ضريبة دخل الأفراد بين 7 في المائة للمؤسسات متناهية الصغر و20 في المائة للمؤسسات المتوسطة. فيما يتراوح معدل الضريبة المفروضة على دخل هذه المؤسسات بين 14 و20 في المائة، وتبلغ ضريبة القيمة المضافة التي تخضع لها مؤسسات القطاع نحو 16 في المائة.

في الإمارات، لا يتم حالياً فرض ضريبة على دخل الشركات والأفراد، بالتالي تخضع مؤسسات القطاع إلى ضريبة القيمة المضافة البالغة 5 في المائة، ولضرائب الرسوم الجمركية البالغة 5 في المائة، في حال استيراد الأجهزة والمعدات من الخارج. بالنسبة للبحرين، يتم فرض ضريبة القيمة المضافة على هذه المؤسسات علماً بأن الحد الأدنى للتسجيل الضريبي هو 37.5 ألف دينار بحريني سنوياً، بينما يبلغ الحد الأدنى للتسجيل الاختياري 18.75 ألف دينار بحريني سنوياً. في السعودية، يخضع القطاع إلى نوعين من الضرائب، هما ضريبة دخل الشركات التي تبلغ 20 في المائة لكافة الشركات العاملة في القطاع، وضريبة القيمة المضافة البالغة 5 في المائة.

في الكويت، فإن المؤسسات المساهمة هي التي تخضع للضريبة في الوقت الحالي، فيما يتم منح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مزايا وإعفاءات ضريبية لتخفيف التكاليف عليها وزيادة ربحيتها تشجيعاً لها.

في مصر، تخضع المؤسسات متناهية الصغر التي يبلغ حجم أعمالها مليون جنيه ويقل عن مليوني جنيه سنوياً، إلى ضريبة على دخل الشركات تبلغ 0.5 في المائة من حجم الأعمال، فيما تخضع المؤسسات الصغيرة التي يبلغ حجم أعمالها مليوني جنيه ويقل عن ثلاثة ملايين جنيه سنوياً لضريبة بمعدل 0.75 في المائة، فيما يرتفع المعدل الضريبي إلى 1 في المائة من حجم الأعمال للمؤسسات المتوسطة التي يبلغ حجم أعمالها ثلاثة ملايين جنيه ولا يتجاوز عشرة ملايين جنيه سنوياً لمدة خمس سنوات.

في المغرب، ولأغراض تنظيمية لتسهيل الإدارة الضريبية تم اعتماد رقم معاملات لا يزيد عن 50 مليون درهم كأساس لإدراج المؤسسة في فئة المؤسسات الصغيرة أو متوسطة أو متناهية الصغر.

جدول رقم (2)

المعدلات الضريبية المفروضة على المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (%)

الدولة	المؤسسات	معدل ضريبة دخل الأفراد	معدل ضريبة دخل الشركات	معدل ضريبة المبيعات/ القيمة المضافة
الأردن	المؤسسات متناهية الصغر	7%	14% - 20%	16%
	المؤسسات الصغيرة	7% - 14%	14% - 20%	16%
	المؤسسات المتوسطة	7% - 20%	14% - 20%	16%
الإمارات	المؤسسات متناهية الصغر	لا يوجد	لا يوجد	5%
	المؤسسات الصغيرة	لا يوجد	لا يوجد	5%
	المؤسسات المتوسطة	لا يوجد	لا يوجد	5%
البحرين	المؤسسات متناهية الصغر	لا يوجد	لا يوجد	0-5%
	المؤسسات الصغيرة	لا يوجد	لا يوجد	0-5%
	المؤسسات المتوسطة	لا يوجد	لا يوجد	0-5%
السعودية	المؤسسات متناهية الصغر	لا يوجد	20%	0-5%
	المؤسسات الصغيرة	لا يوجد	20%	0-5%
	المؤسسات المتوسطة	لا يوجد	20%	0-5%
مصر*	المؤسسات متناهية الصغر	...	0.50%	...
	المؤسسات الصغيرة	...	0.75%	...
	المؤسسات المتوسطة	...	1.00%	...

الدولة	المؤسسات	معدل ضريبة دخل الأفراد	معدل ضريبة دخل الشركات	معدل ضريبة المبيعات/ القيمة المضافة
المغرب	المؤسسات متناهية الصغر	10% - 38%	10%***	7% - 14% حسب طبيعة العمليات الخاضعة للضريبة
	المؤسسات الصغيرة	10% - 38%***	10%***	
	المؤسسات المتوسطة	10% - 38%	10%***	

(\*) المصدر: وزارة المالية.

(\*\*) مع إعفاء شريحة الدخل التي لا تتعد 30000 درهم من الضريبة.

(\*\*\*) تخضع أرباح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تحقق ربحاً خاضع للضريبة يساوي أو يقل عن 300 ألف درهم إلى معدل ضريبة للشركات بنسبة 10 في المائة.

المصدر: صندوق النقد العربي، (2020). "استبيان خيارات السياسات الضريبية لدعم المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة"، أكتوبر.

في سبيل إخضاع مؤسسات القطاع للضرائب، تواجه الدول العربية ببعض التحديات يتمثل أهمها في:

- عدم توفر البيانات المحاسبية الداعمة لفرض الضرائب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- عدم إلمام المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بالتشريعات الضريبية سارية المفعول والمفاهيم المحاسبية.
- محدودية توفر الموارد المالية اللازمة والموظفين المؤهلين للوفاء بالالتزامات الضريبية.
- انخفاض نسبة الامتثال الضريبي، وزيادة مستويات التهرب الضريبي والتعثر في الوفاء بالالتزامات الضريبية.
- صعوبة فرض ضرائب على أنشطة التجارة الإلكترونية.
- عدم توافر الموارد التقنية كالأنظمة المحاسبية وأنظمة نقاط البيع عند بعض هذه المؤسسات مما يؤدي إلى تقديم معلومات خاطئة أو ناقصة.
- التحدي المرتبط بأمن وسلامة حفظ قواعد البيانات المخزنة على مستوى النظام المعلوماتي والتحديث الدوري لها بما يعكس التغيير في نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

### مساهمة المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الأداء الضريبي:

خلال السنوات السابقة تطورت نسبة مساهمة المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الأداء الضريبي على مستوى الدول العربية سواءً من حيث عدد المؤسسات المكلفة ضريبياً، (جدول رقم (3))، أو نسبة الإيرادات المُحصلة من هذه المؤسسات. ففي الأردن ارتفع عدد المؤسسات الخاضعة للضريبة إلى حوالي 117.9 ألف مؤسسة في عام 2019 مقابل 105.7 ألف مؤسسة عام 2018، أي بنسبة 11.6 في المائة. في الإمارات، لم تكن تلك المؤسسات مشمولة ضريبياً حتى عام 2018، منذ ذلك الوقت ارتفع عددها من 257 ألف مؤسسة في عام 2018 إلى 285 ألف خلال الربع الأول من عام 2020 بنمو بلغت نسبته 11 في المائة.

في السعودية ارتفع عدد المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المكلفة ضريبياً إلى 5.9 ألف مؤسسة عام 2019 مقارنةً بحوالي 5.8 ألف مؤسسة عام 2018 بمعدل زيادة بلغ 2 في المائة، بينما تضاعف عدد هذه المؤسسات في الربع الأول من عام 2020 في البحرين بنحو أربع أضعاف عددها المسجل عام 2019 لتصل إلى 14.6 ألف مؤسسة. وتتشترك كل من السعودية والبحرين في كون جانب من مساهمة هذه المؤسسات في الحصيلة الضريبية يتأتى من ضريبة القيمة المضافة.

جدول رقم (3)

عدد المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المُكلفة ضريبياً

المغرب	الإمارات	السعودية	البحرين	الأردن	
299 826	...	5,248	...	91094	2015
337 512	...	5,468	...	99795	2016
377 905	...	5,666	...	102853	2017
425 256	256,519	5,801	...	105677	2018
476 020	278,985	5,941	3,720	117913	2019
529916	285,498	...	14,607	...	*2020

\* الربع الأول

المصدر: صندوق النقد العربي (2020)، "استبيان خيارات السياسات الضريبية لدعم المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة"، أكتوبر.

تتفاوت نسبة امتثال المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة للضرائب ما بين الدول المستوفية للاستبيان، (جدول رقم (4))، حيث بلغت نحو 99 في المائة في البحرين في عام 2019، فيما سجلت نحو 74 في المائة في الأردن ونحو 53 في المائة في السعودية. يُشار إلى أن هذه النسبة قد شهدت ارتفاعاً خلال الفترة (2015-2020) في الأردن من 61 في المائة في عام 2015 إلى 74 في المائة في عام 2020، في حين شهدت انخفاضاً في المغرب من 18 في المائة عام 2015 إلى 16.7 في المائة في عام 2020.

كما تتباين كذلك نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية المُحصلة من المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي الإيرادات الضريبية ما بين الدول العربية. فعلى سبيل المثال لم تساهم هذه المؤسسات بأكثر من 5 في المائة من إجمالي الحصيلة الضريبية لضريبي الدخل والشركات في الأردن في المتوسط خلال الفترة (2015-2019)، بينما ارتفعت مساهمتها بشكل ملحوظ في السعودية إلى نحو 35.4 في المائة إلى إجمالي الحصيلة الضريبية في المتوسط خلال نفس الفترة، كما سجلت مساهمة هذه المؤسسات في إجمالي الحصيلة الضريبية ارتفاعاً ملحوظاً في البحرين من 15.3 في المائة عام 2019 إلى 34.4 خلال الربع الأول من عام 2020، فيما ارتفعت نسبة حصيلة الإيرادات الضريبية المُحصلة من هذه المؤسسات إلى إجمالي الحصيلة الضريبية في المغرب من 18.6 في المائة في عام 2015 إلى 21 في المائة في عام 2020.

تتباين في المغرب في نسبة امتثال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للضرائب بحسب نوع الضريبة، حيث تسجل أعلى مستوى امتثال بالنسبة لضريبة الشركات بنسبة امتثال بلغت 24 في المائة في عام 2020، فيما بلغت نسبة امتثال هذه المؤسسات لضريبة الدخل والمبيعات نحو 10.4 و 23.7 في المائة على التوالي. أما من حيث نسبة المساهمة في الحصيلة الضريبية، فتساهم حصيلة إيرادات ضريبة الدخل المفروضة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنحو 27 في المائة من إجمالي حصيلة الضرائب على الدخل، فيما تبلغ مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ضريبة المبيعات نحو 22.7 في المائة، بينما تتخفف مساهماتها من مجمل حصيلة الضرائب على الشركات إلى نحو 16.7 في المائة.

جدول رقم (4)

بعض مؤشرات الأداء الضريبي للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

(2015-2020)

*2020	2019	2018	2017	2016	2015	الدولة	
...	74.00	62.00	63.00	62.00	61.00	الأردن	نسبة الامتثال الضريبي للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (%)
96.51	99.60	...	...	...	...	البحرين	
...	53.00	53.00	53.00	54.00	55	السعودية**	
16.7	16.0	17.3	16.1	19.8	18	المغرب	



*2020	2019	2018	2017	2016	2015	الدولة	
...	220	240	285	306	228	الأردن	الحصيلة الضريبية للمؤسسات
51.312	102.752	...	...	...	...	البحرين	متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (مليون دولار)
...	66.900	351.002	451.690	376.329	480.343	السعودية**	إجمالي الحصيلة الضريبية (مليون دولار)
2618.13	2604.11	2521.49	2389.74	2147.48	1786.48	المغرب	نسبة مساهمة المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من إجمالي الحصيلة الضريبية (%)
...	6095	5850	5558	5397	5130	الأردن	...
149.252	668.282	...	...	...	...	البحرين	...
...	127.257	1.078.178	1.361.972	1.013.895	2.218.111	السعودية**	...
12451.17	1240.27	11688.88	11503.34	10322.55	9578.50	المغرب	...
...	3.6	4.1	5.1	5.7	4.5	الأردن	...
34.4	15.4	...	...	...	...	البحرين	...
...	52.6	32.6	33.2	37.1	21.7	السعودية**	...
21.0	...	21.6	20.8	20.8	18.6	المغرب	...

\* الربع الأول

\*\* بيان السعودية لعامي 2019 و2020 للربع الأول من العام.

المصدر: صندوق النقد العربي (2020)، "استبيان خيارات السياسات الضريبية لدعم المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة"، أكتوبر.

### الخيارات الضريبية لدعم المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

تتخذ الدول العربية عدد من الإجراءات لدعم المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ضريبياً. تقدم الأردن عدد من الحوافز الضريبية لهذه المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة منها على سبيل المثال لا الحصر وضع حد أدنى للتسجيل في الضريبة، والإعفاء من الغرامات لما قبل فترة التسجيل أحياناً، إضافة إلى تقسيط المستحقات الضريبية عند الضرورة، وإعفاءات شخصية للمؤسسات الصغيرة (الفردية)، وتساعد الشرائح الضريبية وتعددها بين القطاعات، لمراعاة العدالة الضريبية بين مؤسسات القطاع.

في هذا الإطار، تواجه الجهات المختصة تحديات لدمج القطاع في المنظومة الضريبية، من بينها زيادة مستويات التهرب الضريبي، وعدم توفر المعلومات الكافية عن أنشطة القطاع، لاسيما القطاع الخدمي الذي يستقطب الشريحة الأهم من هذه المؤسسات، إضافة إلى صعوبة فرض الضرائب على أنشطة التجارة الإلكترونية. تسعى السلطات إلى تلافي هذه التحديات من خلال منح المزيد من الحوافز الضريبية، ومكافحة التهرب الضريبي، وزيادة التثقيف الضريبي للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

في الإمارات، توجد آلية لدى الهيئة الاتحادية للضرائب يُسمح من خلالها للمكلفين ضريبياً من المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بطلب تعديل دورية الامتثال الضريبي إلى ستة أشهر بدلاً عن الدورية ربع السنوية أو الشهرية كنوع من أنواع تبسيط إجراءات الامتثال لهذه المؤسسات. علاوة على حوافز تتمثل في إمكانية استرداد الضريبة المفروضة على مدخلات الإنتاج المستخدمة في الخمس سنوات السابقة للتسجيل في حالات معينة. بهدف رفع الوعي الضريبي الذي يمثل أهم التحديات التي تواجه هذه المؤسسات، تعكف السلطات على عقد المزيد من ورش العمل والبرامج التعليمية والإلكترونية التي تستهدف زيادة مستويات الالتزام الضريبي.

كما يتم كذلك في إطار النظام الضريبي المطبق في الإمارات منح مؤسسات القطاع المُلتزمة بالأداء الضريبي حوافز فيما يتعلق بسداد الرسوم الجمركية حيث يسمح نظام تصنيف الشركات المُلتزمة في الدوائر الجمركية بمنح الأفضلية لهذه الشركات في تخليص معاملاتها الجمركية. يساهم هذا النظام في حفز هذه المؤسسات على الالتزام الطوعي بتسديد الرسوم الجمركية. بالإضافة إلى ذلك يتم منح فترة سماح للتسديد بالأجل خلال فترة يتم تحديدها،

الأمر الذي يُمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من هذه الميزة في تيسير أعمالها وتسديد الرسوم المطلوبة بشكل طوعي. فضلاً عن تقديم التسهيلات للشركات بتخليص المعاملات من مقر الشركة دون الحاجة للوصول للمراكز الجمركية.

بالتالي يتم منح المؤسسات التي تتسم بالالتزام الطوعي والامتثال لقواعد وقانون الجمارك الموحد والإجراءات الجمركية عدد من الحوافز، فيما يُعرض عدم الالتزام هذه المؤسسات لمخالفات وغرامات بما يتوافق مع مواد القانون بما يترتب عليه من خسائر لهذه الشركات وحجب للامتيازات التي تمنحها الجمارك. ساهم تبني هذا النظام في زيادة مستويات امتثال هذه المؤسسات وهو ما عكسه ارتفاع مستويات الإيرادات الجمركية. يتم الحصول على هذه الميزة من خلال عمليات التدقيق على معاملات هذه الشركات والتزامها بتسديد المستحقات عليها وعدم وجود مخالفات جمركية في سجل الشركة.

أما في **السعودية**، فقد سُمح لهذه المؤسسات بالاستفادة من آلية تقديم طلب خطة دفع الضرائب بالتقسيط، حيث تقوم الجهات المعنية بدراسة الطلب وإعلام المُكلف ضريبياً بقرار القبول أو الرفض. يأتي ذلك في إطار تطبيق السياسات الضريبية على المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حسب الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة والنظام الخاص بها ولائحته التنفيذية، وما يصاحبها من الاهتمام بزيادة مستويات الالتزام الضريبي من خلال نشر الوعي وتقديم الأدلة الإرشادية لكل قطاع مفصل على حده لتوضيح ما نص عليه النظام ولائحته التنفيذية. كذلك تعمل الهيئة على دراسة التحديات التي تواجه المُكلفين والسعي إلى إيجاد الحلول والطرق المناسبة.

اتخذت **الكويت** نفس التوجه العام المتبع في الدول العربية لدعم المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ضريبياً، ذلك من خلال إصدار القانون رقم 98 لسنة 2013 بشأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الذي تضمن في المادة (30) منه منح تلك المشروعات مزايا وإعفاءات في المجال الضريبي لتخفيض التكاليف والمساهمة في زيادة ربحية هذه المؤسسات بما يساعد على دعم هذه المشروعات وتعزيز قدرتها التنافسية.

فيما يتعلق بالقطاع غير الرسمي ودمجه في المنظومة الضريبية، جاري الآن العمل على مشروع لتطوير الإدارة الضريبية الذي يتضمن استحداث نظام ضريبي متكامل يتم من خلاله الربط الإلكتروني والتكامل مع الجهات ذات الصلة التي تمكن من سهولة الحصول على جميع البيانات والمعلومات المتعلقة بكافة الأنشطة والمؤسسات.

من جانب آخر، ولتشجيع المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على الامتثال لضريبة الدخل، فيتم الإعفاء من الضرائب لمدة مناسبة أو خفض وعاء الضريبة باستبعاد بعض المصروفات الاستثمارية والاحتياجات، أو خفض سعر الضريبة.

في **مصر**، يتم تطبيق نظاماً ضريبياً مبسطاً على هذه المؤسسات بما يُسهّم في تخفيف الأعباء الضريبية، وتيسير الإجراءات، ضماناً لتشجيعها ورفع كفاءتها التشغيلية وقدراتها الإنتاجية. قدمت الحكومة المصرية مجموعة من الحوافز والإعفاءات الضريبية والجمركية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وفقاً للقانون رقم 152 لسنة 2020 لتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر تمثلت في الآتي<sup>24</sup>:

- الإعفاء من ضريبة الدمغة ورسوم توثيق عقود تأسيس الشركات والمنشآت، لمدة خمس سنوات من تاريخ القيد في السجل التجاري.
- الإعفاء من الضريبة والرسوم المقررة في عقود تسجيل الأراضي اللازمة لإقامة هذه المؤسسات.
- إعفاء الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التصرف في الأصول أو الآلات أو معدات الإنتاج، من الضريبة المستحقة من الضرائب على دخل الشركات، إذا تم استخدام حصيلة البيع في شراء أصول أو آلات أو معدات إنتاج جديدة خلال سنة من تاريخ التصرف.
- لا تخضع توزيعات الأرباح الناتجة عن نشاط شركة الشخص الواحد للضريبة المقررة وفقاً لقانون ضريبة الدخل، إذا كان الشريك الوحيد من الأشخاص الطبيعيين.

<sup>24</sup> وزارة المالية المصرية، (2020)، "قانون رقم 152 لسنة 2020 لتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر". ووزارة المالية المصرية (2020). "وزير المالية: حوافز وإعفاءات ضريبية وجمركية كبيرة للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وفقاً للقانون رقم 152 لسنة 2020 لتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر".

- يجوز لمجلس الوزراء الإعفاء الكلي أو الجزئي من الضريبة على العقارات المبنية على الوحدات الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر وذلك لمدة محددة يقرها مجلس الإدارة أو مجلس الوزراء.
- الخضوع لفئة رسوم جمركية واحدة بواقع 2 في المائة من قيمة الآلات والمعدات والأجزاء اللازمة لها، ماعدا سيارات الركوب، ذلك عند قيام هذه المشروعات بالاستيراد من الخارج.

في المغرب، ولدعم المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة تم تخفيض سعر الضريبة على الشركات الخاصة بهذه الفئة من المؤسسات بناء على مبدأ التصاعديّة ابتداء من عام 2018، فالمنشآت التي تحقق أرباحاً تساوي أو تقل عن 300 ألف درهم تخضع لمعدل ضريبي منخفض بواقع 10 في المائة فقط. كما تم إحداث مساهمة مهنية موحدة ملائمة لأنشطة التجار والحرفيين ذوي الدخل المحدود، تشمل في آن واحد بما يشمل الضريبة على الدخل والرسم المهني، وذلك بهدف تبسيط النظام الضريبي المطبق على هذه الأنشطة بالإضافة إلى مساهمة تغطي الاشتراك في أنظمة الضمان الصحي.

من جانب آخر، تم إنشاء نظام المقاول الذاتي الذي يعتبر نظاماً ضريبياً تحفيزياً لفائدة الأشخاص الذين يزاولون أنشطة مهنية بصورة فردية، إضافة إلى مراجعة وملاءمة القواعد المتعلقة بالضرائب المحلية التي تثقل كاهل هذه الفئة من المؤسسات، والتشجيع على المساهمة في رأس مال الشركات حديثة النشأة المبتكرة في مجال التقنيات الحديثة التي يقل رقم معاملاتها عن 5 ملايين درهم سنوياً مقابل تحفيزات ضريبية لفائدة المساهمين، والإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة لفائدة التجار الصغار الذين يقل رقم أعمالهم عن مليوني درهم، والأشخاص الذاتيون من الصناع ومقدمي الخدمات الذين يساوي رقم أعمالهم السنوية ويقل عن خمسمائة ألف درهم.

كذلك، يتم في المغرب منح مزايا إضافية لهذه المؤسسات في إطار ضريبة الدخل حيث يتم على سبيل المثال الإعفاء من الضريبة على الدخل على المؤسسات الزراعية التي تحقق رقم أعمال سنوي يقل عن خمس ملايين درهم. إضافة إلى، التخفيض بنسبة 25 في المائة من أساس الضريبة برسم رقم المعاملات المنجز بالأداء عبر الهاتف النقال. علاوة على، وجود عدد من التدابير التشريعية ابتداء من عام 2011 تتيح لكل مكلف ضريبي أن يقوم بالتسجيل طواعية في سجلات الإدارة الضريبية والاستفادة من الإعفاء من الضرائب بالنسبة للسنوات السابقة.

فيما يخص إدماج القطاع غير الرسمي في المنظومة الضريبية، فإن هذا الموضوع يحظى بأهمية قصوى من طرف الحكومة المغربية لارتباطه بمبدأ العدالة الضريبية التي كانت الموضوع الرئيس للمناظرة الوطنية للجبايات الأخيرة التي انبثقت عنها عدة توصيات في هذا المجال عمدت الحكومة على تنفيذها تدريجياً ابتداء من قانون المالية لعام 2020. في هذا الإطار، تم اعتماد مقاربة تهدف تكريس الامتثال الضريبي الطوعي للملزمين من جهة إلى وإلى تعزيز آليات التصدي للغش والتهرب الضريبي من جهة أخرى، وذلك عبر عدة تدابير ذات طابع تشريعي وإداري نذكر منها تلك المتعلقة بـ:

- استحداث نظام قانوني وضريبي واجتماعي تحفيزي خاص بالمقاول الذي يمكنه من الاستفادة من العديد من الامتيازات فور تسجيله في السجل الوطني للمقاول الذاتي، خصوصاً تخفيض سعر الضريبة على الدخل المطبق على رقم أعماله من 1 في المائة إلى 0,5 بالمائة بالنسبة للأنشطة التجارية والصناعية والأنشطة الحرفية ومن 2 في المائة إلى 1 في المائة بالنسبة لمقدمي الخدمات مع مراجعة الحد الأدنى للجزاء الناتجة عن عدم الأداء أو الأداء المتأخر بالإقرار المتعلق برقم الأعمال من 500 إلى 100 درهم لأن الجزاءات السابقة كانت تفوق في غالب الأحيان المبلغ الأصلي للضريبة المستحقة، وذلك بهدف تعزيز الامتثال الضريبي بشكل طوعي للأشخاص العاملين في القطاع غير الرسمي.
- تضمين قانون المالية لعام 2021 لإجراءات خاصة بالمساهمة المهنية الموحدة لتبسيط وتوحيد النظام الضريبي المطبق على الفئات المهنية ذات الدخل المحدود وتمكينها من الاستفادة من نظام التغطية الصحية، مما سيؤدي إلى تشجيع العاملين في القطاع غير الرسمي على الانخراط في هذه المنظومة الضريبية الجديدة للاستفادة من هذه الامتيازات.
- عدم خضوع الملزمين الخاضعين للضريبة على الدخل حسب نظام المساهمة المهنية الموحدة أو نظام المقاول الذاتي للالتزامات المحاسبية المنصوص عليها في المدونة العامة للضرائب وذلك تعزيراً للضمانات القانونية للملزمين وتنفيذا لتوصيات المناظرة الوطنية الثالثة حول الجبايات.
- تمديد العمل بالتدابير التحفيزية لفائدة الملزمين المكلفين ضريبياً الذين يقومون لأول مرة بالكشف عن هويتهم لدى إدارة الضرائب والذين يزاولون أنشطة داخل القطاع غير الرسمي، وذلك حتى نهاية شهر

ديسمبر 2021 بحيث لا تفرض الضريبة إلا على أساس الدخل المكتسبة والعمليات المنجزة ابتداء من تاريخ كشف المكلفين عن هويتهم. كما تستفيد هذه الفئة من الملزمين من عدد من الامتيازات المنصوص عليها في المدونة العامة للضرائب.

ساهم إقرار أنظمة ضريبة مبسطة لفائدة المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بهدف دمجها في منظومة الرسمية في رفع نسبة المؤسسات التي انضمت إلى القطاع الرسمي. فعلى سبيل المثال، بلغ عدد الأشخاص الذاتيين المنخرطين في نظام المقاول الذاتي منذ إقراره في عام 2015 وإلى نهاية عام 2020 ما مجموعه 247.5 ألف مقاولاً ذاتياً مع ارتفاع ملحوظ ما بين عامي 2019 و2020 بنسبة بلغت 119 في المائة خاصة إثر تخفيض النسبة الجزافية التي يؤديها المقاول الذاتي من رقم معاملته التي خفضت عام 2019 إلى 1 في المائة بالنسبة للخدمات و0.5 في المائة بالمسبة للأنشطة التجارية، الصناعية، أو الحرفية.

### إجراءات تبسيط وخفض كلفة الامتثال الضريبي

تخضع المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لمجموعة من الإجراءات والمعاملات الضريبية التي تختلف حسب نوع الضريبة المفروضة. كما يتم أخذ عاملي الزمن والتكلفة في الحسبان عند تصميم خيارات السياسة الضريبية لدعم هذه المؤسسات بهدف تقليل عدد المعاملات وخفض الوقت اللازم لإنجازها بهدف تخفيف عبء الامتثال على هذه المؤسسات. في هذا الصدد، تم تبني مجموعة من الإجراءات من قبل الجهات الرسمية لتبسيط إجراءات الامتثال الضريبي للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

في الأردن، على سبيل المثال، يبلغ عدد المعاملات الضريبية (ضريبة الدخل، والشركات، وضريبة القيمة المضافة) التي تخضع لها المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة إلى نحو 5 معاملات، وتبلغ تكلفة الامتثال الضريبي حوالي 2000 دينار أردني سنوياً، في حين يبلغ متوسط الوقت المُستغرق لإنجاز المعاملة حوالي 5 ساعات لضريبيتي الدخل والشركات، و9 ساعات لضريبة المبيعات والقيمة المضافة. في هذا الإطار كذلك تسعى الأردن إلى الاستفادة من تطبيقات الحكومة الإلكترونية للمزيد من تبسيط الأداء الضريبي لهذه المؤسسات.

في الإمارات، يُمكن للمكلفين التواصل مع الهيئة الاتحادية للضرائب وإنجاز جميع إجراءات الامتثال الضريبي عن طريق الموقع الإلكتروني وبوابة الخدمات الإلكترونية دون الحاجة لزيارة مراكز تقديم الخدمة، بالإضافة إلى تمكينهم من الدفع إلكترونياً عن طريق عدد من الوسائل حسب رغبة المتعامل. ولتخفيض الوقت اللازم للامتثال الضريبي، تحرص الإمارات كذلك على إصدار أدلة إرشادية توضح الإجراءات التي يجب اتباعها وكيفية اتباعها، وتعجيل معاملات رد الضريبة في حال استلام طلبات استردادها من المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. للمزيد من التيسير الضريبي، يُمكن تقديم المعاملة من قبل أي شخص مسجل للضريبة دون اشتراط أن يكون وكيلاً ضريبياً أو ممثلاً قانونياً، فيما يتم كذلك تقديم عدد من الخدمات والمعاملات الضريبية مجاناً للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة كخدمات التسجيل الضريبي.

في البحرين، يقدم الجهاز الوطني للإيرادات في المملكة الدعم للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة عن طريق الإجابة عن الاستفسارات واستلام الاقتراحات والشكاوى من خلال قنوات الاتصال المتاحة عن طريق التواصل مع مركز الاتصال المتاح على مدار الساعة، طوال أيام الأسبوع، أو إرسال الاستفسارات على البريد الإلكتروني الخاص بالجهاز الوطني للإيرادات. كما تم إنشاء صفحة مخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على موقع الجهاز الوطني للإيرادات، تتضمن تفاصيل خطوات الاستعداد وكيفية الحصول على المعلومات. بالإضافة إلى جوانب الدعم الأخرى المتمثلة في توفير الأسئلة الشائعة العامة والتقنية، والأدلة الإرشادية والمنشورات على موقع الجهاز الوطني للإيرادات. إضافة إلى إنشاء مقاطع فيديو توضح طريقة الاحتساب وكيفية تقديم الإقرارات من خلال قنوات التواصل الاجتماعي.

في المغرب، يبلغ عدد المعاملات اللازمة لسداد ضريبة الدخل وضريبة الشركات عدد ثلاثة إجراءات عند بدء النشاط المهني، وعدد أربعة إجراءات أثناء مزاوله النشاط، فيما يبلغ عدد الإجراءات اللازمة لسداد ضريبة المبيعات إجراءات عند بدء مزاوله النشاط وإجراءين أثناء مزاوله النشاط، ويتراوح متوسط الوقت المطلوب حوالي 5 إلى 15 دقيقة سواء لإنجاز المعاملة الخاصة بضريبة الدخل أو ضريبة الشركات وضريبة المبيعات والقيمة المضافة.

بههدف تبسيط الإجراءات اللازمة لزيادة مستويات الامتثال والتحصيل الضريبي، عملت المغرب على تبني عدد من الإجراءات بما يشمل:

- رقمنة إيداع الإقرارات الضريبية وإجراءات الأداء الضريبي نتج عنها تسهيل التعاملات الإدارية للشركات، عبر تقليص ملموس للتنقلات إلى الإدارة الضريبية علاوة على تكريس مناخ الشفافية والثقة.
- الرفع من عدد الخدمات التي يمكن أدائها بصفة الكترونية بما في ذلك الحصول على الدلائل الضريبية والاطلاع على الحساب الضريبي وتقديم الشكاوى وتتبعها، وطلب موعد بطريقة الكترونية.
- إحداث منصة الكترونية لإنشاء الشركات عن بعد ذلك بالشراكة مع وزارة العدل، وزارة التجارة والصناعة والاقتصاد الرقمي والمكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.

### خامساً: الخلاصة والتوصيات

اهتمت الدراسة بإلقاء الضوء على الأطر الضريبية الخاصة بالمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وأشارت إلى تعدد أهداف الدول من تبني هذه الأطر. فمنها ما يتعلق برغبة الدولة في زيادة مستويات الحصيلة الضريبية في ضوء الأهمية النسبية الكبيرة لعدد هذه المؤسسات ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل، ومنها ما يرتبط بحرص الدولة على إضفاء الصبغة الرسمية على التعاملات الاقتصادية ودمج أنشطة القطاع غير الرسمي في المنظومة الرسمية.

من جهة أخرى، تتباين كذلك وجهات النظر فيما يتعلق بجدوى وجود نظام ضريبي منفصل للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. ففي حين يرى البعض أن هذا النظام يمثل أحد دعائم البيئة المواتية لمثل هذه المشروعات، يرى البعض الآخر أن هذا النظام لا يجد ما يبرره من منظور الكفاءة في توزيع الموارد الاقتصادية، سواءً في ضوء محدودية الدلائل التي تفيد بدور هذه النظم الضريبية التحفيزية في زيادة مستويات المساهمة الاقتصادية لهذه المشروعات، أو في ضوء اعتبارات محدودية الموارد المالية والبشرية لدى السلطات الضريبية، بما يفرض عليها تخصيص الجانب الأهم من هذه الموارد لمتابعة مستويات الامتثال والسادد الضريبي لدى كبار الممولين، مقارنة بمثيلاتها لدى المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تتطلب موارد يصعب توفيرها في ضوء العدد الكبير للممولين من هذا القطاع.

كذلك أوضحت الدراسة أنه رغم تباين الآراء فيما يتعلق بجدوى وجود نظم ضريبية خاصة بالمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، إلا أن الارتفاع الكبير لتكلفة امتثال هذه المؤسسات للنظم الضريبية يفرض على السلطات الضريبية بشكل عام ضرورة توجيه الاهتمام في المقابل إلى تبني كافة التدابير التي من شأنها تبسيط وتخفيض تكلفة امتثال هذه المشروعات للنظام الضريبي.

تطرقت الدراسة كذلك إلى تجارب بعض الدول العربية فيما يتعلق بالأطر الضريبية للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بما يشمل كل من الأردن، والإمارات، والبحرين، والسعودية، ومصر، وأشارت إلى حرص السلطات الضريبية في هذه الدول على تصميم خيارات السياسات الضريبية بما يدعم هذه المؤسسات من خلال فرض معدلات ضريبية منخفضة على هذه الشركات، وتبسيط إجراءات امتثالها لهذه النظم الضريبية، ومنحها العديد من الإعفاءات الضريبية، إلى جانب حرص السلطات على القيام بعدد من الأنشطة التي تستهدف زيادة مستويات الوعي والامتثال الضريبي.

لا تزال تجارب الدول العربية في هذا الإطار حديثة إلى حد ما بالقياس بالتجارب الدولية وهو ما يُعزى إلى عدد من الأسباب، من بينها حداثة تطبيق الأطر الضريبية في بعض الدول العربية لاسيما النفطية منها (الإمارات، والبحرين، والسعودية)، أو إلى حداثة وجود القوانين التي تنظم عمل قطاع المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في دول عربية أخرى، مثل مصر على سبيل المثال.

تخضع هذه المؤسسات في الدول المشار إليها بالأساس إلى ضريبة القيمة المضافة، فيما تخضع إضافة إلى ذلك إلى الضريبة على دخل الشركات في السعودية، وإلى الضريبة على الدخل الشخصي ودخل الشركات في الأردن ومصر، وتخضع في المغرب للثلاث أنواع من الضرائب ولكن وفق معايير تستهدف خفض العبء الضريبي على هذه المؤسسات. يتضح من تجارب الدول المشار إليها عدم لجوء أي من الدول المتضمنة في الدراسة إلى تطبيق نظام الضريبة الموحدة على هذه المؤسسات والتي تجمع ما بين كل أنواع الضرائب المطبقة في الدولة في ضريبة واحدة ذات معدل ضريبي منخفض.

من الواضح استناداً إلى ما هو متاح من بيانات ارتفاع مستويات الامتثال الضريبي لمؤسسات القطاع في عدد من الدول العربية مثل البحرين والأردن، لكن بشكل عام لا تزال هناك حاجة بالنسبة للعديد من الدول العربية إلى زيادة مستويات تبسيط وكفاءة النظم الضريبية، لا سيما من خلال التحول الرقمي بما يسمح بزيادة معدلات الامتثال ليس فقط بالنسبة للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وإنما كذلك بالنسبة لكبار الممولين.

أشارت الدراسة بحسب ما هو متوفر من إحصاءات إلى أهمية رفع مستوى مساهمة المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من مجمل الإيرادات الضريبية، حيث لا تتعد هذه النسبة 35 في المائة من مجمل الإيرادات في الدول المشمولة في الدراسة، وهو ما يلقي الضوء على أهمية مراجعة السياسات الضريبية تجاه هذه المؤسسات لزيادة مستويات الامتثال والتحصيل الضريبي، وكذلك تذليل كافة العقبات التي تواجهها في هذا الإطار. كذلك أهمية تبني سياسات وطنية تستهدف دمج المؤسسات العاملة في القطاع غير الرسمي في المنظومة الرسمية بهدف تحسين مستويات الإنتاجية والتنافسية والامتثال الضريبي.

في ضوء ما سبق، خلصت الدراسة إلى بعض التوصيات على مستوى الدول العربية بما يشمل:

- تركيز السياسة الضريبية على تحديد معدل الضريبة المناسب فرضها على هذا القطاع، وتطوير نظام مبسط وسريع لتحصيل هذه الضرائب في الوقت المناسب بما يحول دون نمو اقتصاد الظل.
- ضرورة تصميم خيارات السياسة الضريبية المفروضة على القطاع بما يتناسب مع عمر هذه المؤسسات وحجمها. ففي المراحل الأولى من عمرها تتطلب رؤوس أموال لبدء النشاط وتستغرق فترة حتى تحقق أرباحاً يمكن فرض ضرائب عليها. بالتالي، من الضروري إعفاء هذه المشروعات في بداية تأسيسها من الضرائب ومن ثم ومع نمو أعمال هذه المؤسسات يتم إخضاعها للضرائب بما يتلاءم مع حجم أعمالها وعدد العاملين بها.
- الموائمة والتوازن المطلوب ما بين دمج مؤسسات القطاع في المنظومة الضريبية، وبين أغراض دفع النمو الاقتصادي والإنتاجية والتنافسية. فعلى سبيل المثال يمكن تبني حوافز ضريبية تشجع هذه المؤسسات على توجيه المزيد من أرباحها لأغراض إعادة الاستثمار أو أنشطة البحث والتطوير والتأهيل والعمالة.
- تعزيز تبني بيئة تنظيمية مستقرة وواضحة وشفافة، يمكن التنبؤ بها لمساعدة مؤسسات القطاع على الالتزام الضريبي.
- دراسة مدى إمكانية اللجوء إلى نظم الضريبة الموحدة (Combined Tax System) من خلال تبني أنظمة ضريبية مبسطة تستند إلى معدل المبيعات، يتم في إطارها دمج عدد من الضرائب المفروضة على هذه المؤسسات (ضريبة دخل الشركات، ضريبة الدخل الشخصي، مساهمات الضمان الاجتماعي) في وعاء ضريبي واحد بما يساعد في تقليل تكلفة التحصيل الضريبي، أي عدم تكبد تكاليف إدارية عالية جداً لتحصيل مبالغ صغيرة من الضرائب من آلاف أو ملايين من مؤسسات الأعمال الصغيرة جداً.
- التكامل ما بين نظم التسجيل التجاري والنظم الضريبية بما يساعد على تقليل تكاليف المعلومات والامتثال.

- التركيز على توفير كافة المعلومات التي ترتبط بالأداء الضريبي للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وإتاحتها للجميع من خلال النظم الإلكترونية والعمل على زيادة مستويات الوعي الضريبي والتعريف بأهمية الامتثال الضريبي لحماية العاملين في هذا القطاع وضمان سلامة الاقتصاد القومي.
- تبني العديد من الحوافز الكفيلة بزيادة مستويات الامتثال الطوعي للنظم الضريبية لمؤسسات القطاع من خلال خفض دورية الامتثال إلى دورية سنوية أو نصف سنوية، والسماح لهذه المؤسسات بإمسك دفاتر مالية مبسطة وتقسيم المستحقات الضريبية.
- العمل على تبني برامج لبناء القدرات الضريبية في المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لتمكين هذه المؤسسات من الوفاء بالمتطلبات الضريبية المطلوبة منها ومن بينها الإمساك بدفاتر مالية منتظمة وإجراءات امتثال محددة.
- بناء قواعد البيانات التي تتضمن كافة المعلومات اللازمة لدعم صياغة السياسات الضريبية فيما يتعلق بالمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتوفير صورة شاملة عن القاعدة الضريبية لهذه المؤسسات وتوزيعها قطاعياً أو بحسب نوع الملكية أو غيرها من الخصائص الأخرى التي تساعد متخذ القرار على تبني أطر ضريبية تتسم بالكفاءة ويخفض من تكلفة امتثال هذه المؤسسات للضريبة.
- يوفر التحول الرقمي في الإدارة الضريبية فرصاً هائلة لزيادة مستويات الامتثال، فمن شأن الإيداع الإلكتروني للإقرارات الضريبية تسريع الإجراءات وتقليل تكاليف الامتثال. كما يُمكن التحويل على التذكيرات الدورية المرسلة عبر الموبايل لدفع الضرائب وتسريع إجراءات دفع واسترداد الضريبة في زيادة الحصيلة الضريبية المحصلة من مؤسسات القطاع.
- أهمية تحسين الإدارة الضريبية من خلال وجود جهة مختصة، يمكن لهذه المؤسسات أن تتوجه إليها بأية شكاوى ضريبية. والسماح لهذه المؤسسات بتبني أساليب.
- منح ائتمان ضريبي (Tax Credit) للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تقوم بالاقتراض لتمويل النشاط، بحيث يُمنح الممول خصماً ضريبياً يعادل قيمة الفوائد التي يدفعها المشروع عبر عدد سنوات مدة القرض بدلاً من الإعفاء الضريبي. وللمساواة مع المؤسسات الممثلة التي يتم تمويلها ذاتياً وتحقيق العدالة الضريبية، يُمكن إعطاء هذه المؤسسات إعفاء مماثل على رأس المال يعادل مقدار الفوائد التي كان يتعين دفعها لتمويل نفس القدر من رأس المال لعدد محدد من السنوات.
- التركيز على إزالة كافة التحديات التي تحول دون دمج مؤسسات القطاع في منظومة الضرائب من خلال زيادة مستويات وعي الممولين من هذه الفئة بالمزايا التي تعود عليهم جراء الانضمام للمنظومة الرسمية، من حيث توفير خدمات الضمان الاجتماعي للعاملين وخضوعهم لنظام ضريبي مبسط وبمعدل ميسر.
- تركيز صانعي السياسات على التحول من نظم الضرائب التفضيلية التي تضر بحيادية الأنظمة الضريبية إلى تصميم نظام ضريبي محايد وبسيط بشكل عام يستهدف تبسيط وخفض تكلفة الامتثال الضريبي، بما من شأنه أن يفيد الشركات الصغيرة والكبيرة على حدٍ سواء.
- صياغة الأطر الضريبية للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بما يأخذ في الاعتبار التوزيع القطاعي لطبيعة الأنشطة الاقتصادية (خدمات، زراعة، ...) وكذلك الأنشطة ذات الطبيعة الموسمية.

## المصادر باللغة العربية

- صندوق النقد العربي (2017) "نتائج استبيان بيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية".
- صندوق النقد العربي (2019)، "نتائج استبيان حول النهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، فبراير
- صندوق النقد العربي (2020). "استبيان خيارات السياسات الضريبية لدعم المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة"، أكتوبر.
- رطروط، شروق (2016). "المشاريع الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر أصحاب المنشآت (محافظة نابلس نموذجاً)"، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
- عبد القادر، مصطفى "الأزمات الاقتصادية في مصر: المخرج والحلول المتاحة: إصلاح السياسة الضريبية في مصر"، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، العدد رقم (2).
- عبد المنعم، هبة وآخرون (2019). "كتاب حول النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة"، صندوق النقد العربي.
- مؤسسة التمويل الدولية، (2014). "قاعدة بيانات المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، مؤسسة التمويل الدولية".
- نصر، رحال. (2007). "محاولة تشخيص ظاهرة التهرب الضريب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حالة ولاية الوادي"، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
- وزارة المالية المصرية (2020)، "قانون رقم 152 لسنة 2020 لتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر".
- وزارة المالية المصرية (2020). "وزير المالية: حوافز وإعفاءات ضريبية وجمركية كبيرة للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وفقاً للقانون رقم 152 لسنة 2020 لتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر".

## المصادر باللغة الإنجليزية

- Atawodi, O. and Ojeka, S. (2012). "Relationship between Tax Policy, Growth of SMEs and the Nigerian Economy", International Journal of Business and Management; Vol. 7, No. 13; 2012, Candian Center of Science and Education.
- Bergner, S. (2017). "The Use of SME Tax Incentives in the European Union", Center for European Economic Research, Discussion Paper No. 17-006.
- Commission Recommendation of 6 May 2003 concerning the definition of micro, small, and medium-sized enterprises (2003/361/EC), Official Journal of the European Union, L 124/36, 20 May 2003.
- European Commission (2019), " Annual Report on European SMEs 2018/2019 Research & Development and Innovation by SMEs".



- Gulnazym, S., & Marat, A. (2018). The role and importance of state regulation in the development of small and medium-sized businesses. Proceedings of the 31st International Business Information Management Association Conference, IBIMA 2018: Innovation Management and Education Excellence through Vision 2020.
- Holban. O.I., (2007). "The Taxation of Small and Medium-Sized Enterprises-a Hindering Factor Influencing the European Economic Growth". Doctoral dissertation, Alexandru Ioan Cuza University of Iasi and Academy of Economics Studies from Bucharest Romania.
- Inter-American Development Bank, "Recommendations and Best Practices on Taxation of SMEs in Latin America".
- Jousten, A. (2007). "SMES And The Tax System: What Is So Different About Them?", CESifo Forum, ifo Institute - Leibniz Institute for Economic Research at the University of Munich, vol. 8(02), pages 14-20, July.
- Ojeka, S. (2011). "Tax Policy and the Growth of SMEs: Implications for the Nigerian Economy", Research Journal of Finance and Accounting [www.iiste.org](http://www.iiste.org), (Online) Vol 2, No 2, 2011.
- Overcoming Constraints to SME Development in MENA Countries and Enhancing Access to Finance, IFC Advisory Services in the Middle East and North Africa.
- Romero- Jordán, D., Sanz-Labrador, I., & Sanz-Sanz, J.F. (2019). Is the corporation tax a barrier to productivity growth? *Small Business Economics*, 52(1), 1?16.
- Tomlin, B. (2008). Clearing hurdles: key reforms to make small businesses more successful. (Commentary No. 264). Toronto, Ontario C.D. Howe Institute. Retrieved from [www.cdhowe.org/pdf/commentary](http://www.cdhowe.org/pdf/commentary).
- Saleem Q. (2017). "Overcoming Constraints to SME Development in MENA Countries and Enhancing Access to Finance", IFC Advisory Services in the Middle East and North Africa.
- Shlafman, M. at al. (2019). "Taxation of SMEs as an Instrument of Public Impact on their Activity", *Journal of Legal, Ethical and Regulatory Issues*, Vol: 22 Issue: 2S.
- Tumanyants, K. (2018). Economic impact of the change in tax rate on small enterprises of manufacturing and construction sectors: Evidence from Russia 2006-2014. *Business and Economic Horizons*, 14(3), 642-658.